الإيضاح

لمتن إيساغوجي في المنطق

تأليف

محمد شاكر

وكيل الجامع الأزهر سابقاً

الطبعة الثانية

١٣٤٥هـ - ١٩٢٦م

مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز بمصر
خلف عمر افندي



محمد شاكر

وكيل الجامع الأزهر سابقاً

الطبعة الثانية

١٣٤٥هـ - ١٩٢٦م

مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز بمصر
خلف عمر افندي



الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان الا على الظالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد: علم الهدى، ومنار اليقين، وعلى آله وصحبه الذين جاهدوا فى الله بأموالهم وأنفسهم حتى بلغوا المقام الأسمى ، ووصلوا الى الدرجة العليا ، ورضى الله عن علماء الأمة الاسلامية العاملين

(أما بعد) فما زال الانسان الأول يرتقى فى نوعه حتى وصل الى ضبط قواعد العلوم ، وتحرير موضوعاتها، ثم لما لم تتحد الأفكار ، ولم تتجه أنظار العلماء الى صوب واحد ، بل تعددت مذاهبهم ، وكثر اختلافهم، نشأ عن ذلك الجدل فى أيها أقرب من السداد ، وأدنى الى المحجة الواضحة ، ودفعهم حب الحقيقة ، وتطلب الصواب الى أن يضعوا حدًّا لحركات الذهن ينتهى اليه ولا يتجاوزه، ويجعلوا للفكر قيوداً تكبح جماحه أن يسترسل مع أغراض النفس وشهواتها، فكان ذلك كله علم المنطق الذى تتميز به صحة الرأى وفساده، ويظهر الحق من الضلال .

درج هذا العلم فى أحضان المدارس اليونانية التى كانت مصدر الاشعاع الفكرى، والنور العلمى، والنظر الفلسفى، وكمن فيها مدة تسلط اليونان وعلو شأنهم، فلم يغادر بلادهم، ولم ينزح عن وطنه حيث رجاله ومحبوه

ولم يكن للعرب فى جاهليتهم كلها ولا فى أول عهدهم بالاسلام علم بالمنطق وقواعده الا ما كان فى فطرتهم وسلائقهم من استواء القول وبيان الحجة. ووضوح الدلالة. فلما جاء عصر الدولة العباسية، وكانت أغلبية العالم المعروف حينذاك، وأكثرية الأمم قد دخلت فى الاسلام، وكان الحوار قد أخذ فى المسائل الدينية مأخذاً غريباً، والجدال بين الطوائف — التى أوجدها اختلاف نزعات الأمم الداخلة فى دين الله — قد اشتد، والمناقشة قد اندلع لهبها: أمر الخليفة المأمون بترجمة هذا العلم ليكون عوناً لهم على المناظرة، وليشتد به ساعدهم فى دحض مفتريات المبتدعة وأهل الضلال. ومن ذلك الحين عرف المنطق بقواعده، ووضحت طرقه لأهل اللسان العربى فتعلقوا به وخاضوا غماره، وحرصوا على تحصيله حتى كان من أثر هذا الحرص أن جعلوه فى كل علم، وتكلموا به فى كل موضوع.

ونبغ فى هذا الفن وفى غيره من فنون الفلسفة رجال كثيرون كان لهم الباع الطويل واليد البيضاء فى اعادة مجد اليونان العلمى

أمثال الشيخ الرئيس ابن سينا ، والمعلم الثانى أبى نصر الفارابى ، والفيلسوف العظيم القاضى الفاضل أبى الوليد بن رشد ، وحجة الاسلام أبى حامد الغزالى، ثم الرازى، والطوسى، وغيرهم من رجالات العلم وفطاحل أهل النظر على اختلاف منازعهم وتشعب طرقهم وكثرة ما استحدثوه فى الفن مما لا يختلف عما ورثوه

وغبر على هذا عهد اشتد فيه الولوع بالمنطق ، وأكثر العلماء من التصنيف فيه ما بين المختصرات والمطولات، والشروح والتعليقات والحواشى ، حتى لو أردت أن تتخذ مكتبة جامعة من كتب المنطق وحده لضاق بك الحصر وخرج الأمر عن حد التعداد

ومن هؤلاء المصنفين أثير الدين مفضل بن عمر الأبهرى المتوفى فى حدود سنة ٧٠٠ هـ صاحب كتاب ايساغوجى الذى عم اشتهاره واستفاد منه الكثيرون لاشتماله على أهم ما يجب استحضاره من المنطق

لهج العلماء منذ دهر طويل بهذا الكتاب على صغر حجمه وأكثروا من شروحه والتعاليق عليه ونظمه كثيرون ،فمن شرحه حسام الدين حسن الكاتى المتوفى سنة ٧٦٠ هـ، والعلامة شمس الدين محمد بن حمزة الفنارى المتوفى سنة ٨٣٤ هـ ،والشيخ شهاب الدين أحمد ابن محمد الشهير بالأبدى . والشريف نور الدين على بن ابراهيم

الشيرازى تلميذ الشريف الجرجانى المتوفى سنة ٨٦٢هـ ، ومصلح الدين مصطفى بن شعبان السرورى المتوفى سنة ٩٦٩هـ ، وشيخ الاسلام زكريا بن محمد الانصارى القاهرى المتوفى سنة ٩١٠هـ ، وأبو العباس أحمد بن محمد الآمدى ، وحكيم شاه محمد بن مبارك القزوينى المتوفى سنة ٩٦٦هـ ، وخير الدين خضر بن عمر العطوفى ، ومحمد بن ابراهيم الحنبلى الحلبى ، وممن نظمه نور الدين على بن محمد الأشمونى المتوفى فى حدود سنة ٩٠٠هـ ، والشيخ عبد الرحمن بن محمد الذى أسمى نظامه « السلم المنورق » والشيخ ابراهيم الشبشيرى المتوفى سنة ٩٢٠هـ .

ومع كل هذه العناية فقد ظل الكتاب محجوباً فى ضمير الغيب ، ذلك أنه انما وضع للمبتدئين ، وهو لا يتناوله غيرهم ، ولم يلاحظ واحد من هؤلاء جميعاً تلك القوى الفكرية التى تكون لمن لا إلفَ له ولا عهد بمزاولة فن من الفنون ، بل حشروا فيه العبارات الاصطلاحية حشراً من غير تقريب ولا تذليل ، وأن أنس لا أنس عهد الصغر وقد كلفنا بدراسة شرح شيخ الاسلام أبى يحيى زكريا الأنصارى الذى سبق عَدُّهُ فى جملة شروح الكتاب فقد كنت ، وكان اخوانى معى ، أجد من الصعوبات والمتاعب الفكرية مالا يصبر على احتماله الا راغب فى العلم ملحٌّ فى تحصيله صابر على مكارهه ومشاقه وأنى لك بمثل هذا اليومَ وأنت لا تجد الا من يريد أن يصل الى التحقيقات

الدقيقة ، والأفكار السامية في الوقت الوجيز، وهو يأبى مع ذلك الا العبارة العالية فى سهولة ولين ورفق ، وظلت الحال بنا على هذا المنوال حتى هدانا الله تعالى الذى لا يهدى الى الخير سواه، ووفقنا للحصول على شرح الكتاب(١) للعالم الكبير ، والمصلح الجليل، قدوة المتأخرين، مولانا العلامة الشيخ محمد شاكر وكيل الجامع الأزهر سابقاً فرأينا فيه الضالة المنشودة، والبغية المقصودة، فعكفنا عليه وتابعنا مدارسته فاذا نحن نعشق علم المنطق عشقاً ، ونكلف به غراماً ، بعد أن كنا نزورّ بجانبنا عنه ، وكان أقصى رغباتنا أن نؤدي الامتحان فيه

والشيخ الجليل — حفظه الله وأمتع المسلمين والعلماء بوجوده — أياد كلها بيضاء على المعاهد الدينية وعلماء الأزهر أجمعين فهو الذى بدأ حركة الاصلاح الكبرى فى الأزهر بعد أن أعيى أمره المصلحين من قبله ، واستطاع بما أوتيه من مضاء العزيمة، وقوة الارادة، وأصالة الرأى، وسداد الفكرة، أن يتغلب على هذه النعرة القديمة التى مضت بها الحقب وتعاقبت عليها السنون وهى لا تزال عالقة برؤوس العلماء وأن يثبت لهم بالبرهان العملى أن الأزهر — وهو الجامعة الكبرى التى يؤمها المسلمون من أنحاء المعمورة — لا يؤدى واجبه الذى أسس من أجله حتى يأخذ طلابه من علوم الشريعة الغراء : أصولها وفروعها وعلوم

(١) طبع أول مرة بالاسكندرية سنة ١٣٢٥ هـ — ١٩٠٨ م

اللسان العربى والعلوم الكونية وغيرها بالقسط الذى يتفق مع مركزهم الذى يبيثون أنفسهم له ، وقد أنشىء معهد الاسكندرية لهذا الغرض بفضل جهوده ومساعيه واقتضت ارادة القائمين بأمر الدولة المصرية حينئذ اسناد رياسته الى فضيلته فقام بأعباء هذه الرياسة خير قيام واضطلع بتدبيره حتى أتى بالثمرة المرجوة منه ، فتخرج منه جماعة من العلماء هم اليوم زهرة رجال الدين وعنوان فخار الازهر ، وبرهان أن الأزهريين يستطيعون أن يصلوا الى الغاية القصوى من المجد والرفعة اذا وجدوا من يتعهد أمورهم بمثل اخلاص الأستاذ الكبير وحسن رأيه . وانظر الى المحاكم الشرعية ودور التعليم على مختلف مشاربها فأى زهرة يروقك منظرها ويسرك مخبرها ويعجبك حسنها فاعلم أن لمعهد الاسكندرية يداً فى هذه الصفات التى ملكت عليك نفسك

ولم يقف تيار الاصلاح الذى سيره فضليته عند هذا الحد من تأسيس معهد الاسكندرية ، بل تجاوز ذلك الى انشاء وتجديد آخرين فلقد عاد — حرسه الله — الى مصر بعد أن ملأ الثغر نوراً ، ومهد للدين فيه سبيلا مستقيما ، فتولى فى الأزهر منصب الوكيل وأنشأ فى هذا المعهد القسم النظامي المسمى بنظام ١٣٢٩ بمصر ، وعامة المعاهد ، وتولى مع منصبه مشيخة هذا القسم ، فبث فى قلوب العلماء والطلاب حب العلم وروح النظام وشرع لهم شرعة الانصاف والتضامن والرغبة

فى الاصلاح ، ولا يزال الى اليوم بعض هؤلاء العلماء محبوباً مرضياً عنه من اخوانه موثوقاً بعدالته لأنه يترسم خطوات الاستاذ الجليل ويسلك منهجه القويم، وان كان التكحل غير الكحل

وبعد فأحسب أني اذا استرسلت فى تعداد فضل الأستاذ حفظه الله ، فسوف لا أقف عند حد ، وقد يطول بنا القول طولا يغضب له فضيلته : فقد نعرفه أزهد الناس فى المديح وأحبهم لأن تتكلم عنه أعماله الجليلة وتسكت ألسنة الخلق أجمعين

فنحن حين نقدم اليك شرح فضيلته على ايساغوجى إنما نتحفك بواسطة القلادة ونهديك بالدرة اليتيمة لانبغى من وراء هذا غير مثوبة الله ورضوانه ، والله تعالى المسئول أن يرزقنا السداد ويعصمنا من الزلل . آمين ؟

كتبه

محمد محيي الدين عبد الحميد

المدرس بمعهد الزقازيق



الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأنبياء والمرسلين . وعلى آله وصحبه ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين . (أما بعد) فهذا شرح لطيف على رسالة الأستاذ الجليل أثير الدين مفضل بن عمر الأبهرى المتوفى فى حدود سنة ٧٠٠ للهجرة النبوية فى علم المنطق المعروفة بايساغوجى وضعته ليستعين به المبتدئون فى هذا العلم من طلاب مشيخة علماء الاسكندرية على فهم القواعد التى اشتملت عليها هذه الرسالة والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم . وأن يعم بنفعه الظاعن والمقيم

﴿ قال المصنف رحمه الله تعالى ﴾

(بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله على توفيقه ونسأله هداية طريقه . ونصلي على محمد وعترته أجمعين . أما بعد فهذه رسالة فى المنطق أوردنا فيها ما يجب استحضاره لمن يبتدئ فى شيء من العلوم مستعيناً بالله تعالى، انه مفيض الخير والجود)

اعلم أيها الطالب — أرشدنى الله وإياك الى الحق المبين — أن البارى جلت قدرته خلق الانسان ومنحه الشوق الى علم ما هو مجهول لديه ووهبه القدرة على اكتساب تلك المجهولات ومهد له طريقاً سوياً الى اكتسابها فكان ما يعلمه موصلا الى علم ما يجهله والله ذو الفضل العظيم . خلق الله الانسان مسوقاً بفطرته الى اكتساب المجهولات من المعلومات وشرع للاكتساب طرقاً محدودة لا يضل سالكها فأصحاب الفطر السليمة تغنيهم سلامة فطرتهم عن تعرف هذه الطرق فى المسائل النظرية كما يستغنى عنها عامة البشر فى المسائل الضرورية. ألا ترى أن العامى أو الطفل الصغير اذا قلت له ماذا تفعل هذه الفحمة المتقدة اذا وضعت فوق هذا الحصير أليس يقول انها تحرقه فان قلت له ولم ذلك أليس يقول انها نار، فهذا الذى يقوله العامى والطفل يرجع الى قياس منطقى هو قولنا هذه نار وكل نار محرقة لينتج أنها محرقة

فهذه الطرق التي شرعها الحق سبحانه لاكتساب المجهولات من المعلومات هي التي استنبطها المتقدمون أحسن الله جزاءهم ودونوها في مؤلفاتهم وسموها علم المنطق . فالمنطق اذاً هو مجموع القواعد والقوانين التي اذا راعاها طالب العلم في اكتسابه للمجهولات أمن من الخطأ في طريق كسبه، ومعلوماتنا كمجهولاتنا، منها ماهو تصور كادراك مفهوم الانسان والحيوان والفرس ونحوها، ومنها ماهو تصديق كالمعنى التصديقي في قولنا العلم نافع والحياء من الايمان والدين النصيحة. وطريق اكتساب التصورات هي المعرفات حدوداً كانت أو رسوماً وطريق اكتساب التصديقات هي الأقيسة والبراهين وللمعرفات مقدمات هي الكليات الخمس التي تتألف منها تلك المعرفات وللأقيسة والبراهين مقدمات هي القضايا التي تتألف منها الأقيسة وأحكام تلك القضايا من عكوسها ونقائضها على ما سيأتي تفصيله .

وحسبك أيها الطالب — أرشدك الله وأنت على عتبة باب هذا العلم المعظم القدر — أن تعلم أن المنطق هو ميزان العلوم وانه مجموع القواعد التي تعصم مراعاتها الذهن من الخطأ في ترتيب المعلومات لاكتساب المجهولات . وأضرب لك مثلا تتحقق منه صدق ما ذكرته لك . ان مشيخة علماء الاسكندرية قد حتمت على كل طالب في السنة الثالثة أن يتلقى علم المنطق وقد نقلت في الامتحان من السنة الثانية

الى السنة الثالثة فلكى تبرهن على وجوب تلقيك لعلم المنطق يلزم أن تقول : أنا طالب من طلاب السنة الثالثة وكل طالب فى السنة الثالثة يجب عليه أن يتلقى علم المنطق فأنا يجب علىَّ أن أتلقى علم المنطق. فهذا قياس منتج لأنك ستعلم أن محمول القضية الصغرى أعنى خبر الجملة الأولى مندرج فى موضوع القضية الكبرى أعنى أنه فرد من أفراد المبتدأ فى الجملة الثانية فاذا حكمت على موضوع الكبرى بوجوب تعلم المنطق فقد سرى الحكم الى موضوع الصغرى وهو أنت لأنك واحد ممن يصدق عليهم موضوع الكبرى. فاذا لم تراع سريان الحكم من احدى القضيتين الى الأخرى لم تأمن الخطأ كما اذا قلت أنا طالب من طلاب السنة الثالثة وكل طالب فى السنة السابعة يجب عليه أن يتلقى علوم البلاغة فهذا غير منتج لعدم سريان الحكم من القضية الثانية الى الأولى . وسوف تعلم تفاصيل هذه الكليات ان شاء الله تعالى فاصبر وما صبرك الا بالله .

(ايساغوجى) هذه الكلمة بمنزلة قول المصنف فيما يأتى: القول الشارح . القضايا . التناقض . العكس . القياس . فهى ترجمة من التراجم وهى كلمة يونانية معناها الكليات الخمس ولغرابتها عن اللغة العربية اشتهر هذا الكتاب بها حتى صارت كالعلم عليه فيقال ايساغوجى ويراد به الكتاب بأجمعه لا هذا الفصل وحده .

(اللفظ الدال يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه بالتضمن وعلى مايلازمه فى الذهن بالالتزام كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام)

لاشك ان اللفظ الذى وضع بازاء معنى من المعانى يدل على ذلك المعنى اذا أطلق فزيد الموضوع للذات المشخصة اذا نطق به ناطق وسمعه من كان عالماً بوضعه له فانه يفهم من هذا اللفظ تلك الذات المعينة وكما يفهم السامع من اللفظ معناه الذى وضع بازائه فانه قد يفهم أجزاء ذلك المعنى ويفهم لوازمه أيضا

« مثلا كلمة ميزان » اذا أطلقت فهم السامع منها الآلة المخصوصة وهو المعنى الذى وضعت بازائه وفهم أيضاً الكفتين والمنجم(١) مما هو جزء للمعنى الموضوع له اللفظ وفهم أيضاً خاصة هذه الآلة وهى انها واسطة لعلم مقادير الأشياء وزناً

« مثال آخر » الشمعة اذا أطلقت فهم منها ذلك الشكل الاسطوانى المعروف وهو المعنى الذى وضع له اللفظ وفهم أيضاً أجزاؤه

---

(١) الكفة بالكسر وتفتح و « المنجم » كمنبر الحديدة المعترضة بين كفتى الميزان وفيها لسانه

من الشمع والخيط الذى يحيط به الشمع وفهم أيضا أنها تنير المكان اذا أوقد ذلك الخيط

« مثال آخر » القهوة اذا أطلقت فهم منها هذا الشراب المخصوص وفهم منها أيضاً الأجزاء التى تألفت منها وهى الماء والبن وفهم أيضا مرارة الطعم وهكذا. وبالجملة فكل لفظ موضوع لمعنى من المعانى فان العالم بوضعه اذا سمعه فهم منه المعنى الذى وضع بازائه ويتبع ذلك فهم الأجزاء التى يتألف منها ذلك المعنى واللوازم التى تلزمه . فبالضرورة يكون اللفظ دالا على كل من هذه الأشياء لأن دلالة اللفظ هى كونه بحيث متى أطلق فهم منه المعنى ، وهذه الثلاثة أعنى المعنى الذى وضع اللفظ بازائه والأجزاء التى يتألف منها المعنى واللوازم التى لا تفارق هذا المعنى تفهم من اللفظ متى أطلق وان كان الأخيران لا يفهمان الا تبعاً للأول .

اذا تحققت هذا فاعلم أن المناطقة — دفعاً للالتباس — قد اختصوا كل واحد من هذه الثلاثة باسم خاص فسموا دلالة اللفظ على المعنى الذى وضع بازائه، وهو المعنى بتمامه، دلالةَ المطابقة لأن المطابقة معناها الموافقة وقد توافق اللفظ والمعنى وذلك قول المصنف « اللفظ الدال يدل على تمام ماوضع له بالمطابقة » وسموا دلالة اللفظ على جزء المعنى بالتبعية لفهم الكل دلالةَ تضمنية لأنها دلالة على ما هو فى ضمن

المعنى وداخل فيه وذلك قوله « وعلى جزئه بالتضمن » وسموا الدلالة على الخارج الذى لا يفارق المعنى اذا فهم بالتبعية له دلالةً التزامية لأن اللزوم هو عدم الانفكاك وهذا الخارج كذلك .

وما ينبغى التنبه له انه لا التباس فى دلالة اللفظ على تمام معناه ولا فى دلالته على أجزاء المعنى وانما يوجد الالتباس فى المدلولات الخارجة عن المعنى وأجزائه . وذلك أن اللفظ قد يطلق فيفهم منه معناه الموضوع له ويفهم منه شىء آخر لعلاقة مّا بينهما كحاتم . ومادر . وأشعب . فان هذه الألفاظ قد وضعت للذوات المعينة ولكنها اذا أطلقت يفهم منها معنى آخر وهو الكرم . والبخل . والطمع . لا لأن ذلك هو تمام المعنى أو جزؤه بل لأنه من الصفات الغالبة على المسميات بهذه الأسماء . وكالبطيخ اذا أطلق فهم معناه وهو الفاكهة المخصوصة وفهم معها حلاوة الطعم . وكالغراب . والزنجى . اذا أطلقا فهم معناهما وفهم مع كل منهما سواد اللون، فمثل هذه المدلولات وان فهمت من اللفظ تبعاً للمعنى الموضوع له الا أن المنطق لا يعتبرها من نوع الدلالة الالتزامية لا لأنها غير مفهومة من اللفظ تبعاً للمعنى بل لأنها غير مطردة، اذ من المحقق وجود البطيخة المرة الطعم ومن الممكن أن يوجد غراب وزنجي أبيض اللون، والمنطق انما يبحث عن المدلول الذى لا يفارق المعنى بحال من الأحوال . فالمدلول الالتزامى انما هو الشىء

الذى يجزم العقل بلزومه، وعدم انفكاكه عن المدلول المطابق.
ولزومُ الشيء للشيء قد يتوقف الجزم به على إقامة البرهان، ويسمى لازماً غير بيّن، كمساواة زوايا المثلث لقائمتين، فان العقل لا يجزم بلزوم ذلك لكل مثلث الا اذا اطلع على البرهان المثبت له، وقد لا يتوقف فيسمى بيّناً، وهو نوعان: فمنه ما يتوقف الجزم باللزوم فيه على تصور اللازم والملزوم، ويسمى بيّناً بالمعنى الأعم، ومنه ما يكون تصور الملزوم وحده كافياً فى تصور اللازم والجزم باللزوم، ويسمى بيّناً بالمعنى الأخص. والحق أن المدلول الالتزامي هو هذا الأخير، لانه هو الذى يفهم من اللفظ كلما أطلق، وذلك قوله:
« وعلى ما يلازمه فى الذهن بالالتزام ». والله أعلم بالصواب.

(والدلالة لفظية وعقلية وطبيعية ووضعية)

الدلالة اللفظية — وهي كون اللفظ بحيث يفهم منه معنى — إما أن تستند الى مجرد العقل أو لا. فان استندت الى مجرد العقل فهي عقلية، كمن سمع لفظاً من شبح فى ظلام الليل، فانه يفهم أن اللافظ انسان وأنه حيّ، فالانسانية والحياة مدلولان للصوت المسموع، لا لأن اللفظ المسموع موضوع لهما، وانما ذلك لان العقل يحكم بأن التلفظ من خواص الانسان الحيّ. والتى لا تستند الى مجرد العقل

فاما أن تستند الى الطبع أو لا . فان استندت الى الطبع فهى طبيعية كدلالة «أخ» على وجع الصدر، والأنين على المرض. فان طبيعة المصدور تدفعه الى النطق بكلمة «أخ» ، وطبيعة المرض تدفع الى الأنين . فوجع الصدر والمرض مدلولان ، لا بسبب الوضع ولكن بالاستناد الى الطبع . والتى لا تستند الى عقل ولا الى طبع ، فاما أن تستند الى الوضع أو لا . فان استندت الى الوضع فوضعية ، كدلالة الألفاظ الموضوعة لمعانيها المخصوصة فى اللغة العربية واللغات الأخرى ، فان هذه المعانى المخصوصة انما تفهم من الالفاظ بواسطة أن كل لفظ منها وضع للمعنى الذى خص به . وان لم تستند لا الى عقل ولا الى طبع ولا الى وضع فهى التى سماها المصنف باسم الفعلية ، وذلك كبقية الدلالات غير المطردة التى لا يبحث المنطق عنها . فانا قد أسلفنا لك أن الالفاظ كثيراً ما تدل على معان ليست تمام المعنى ولا جزأه ولا لازمه الذى لا يتصور انفكاكه . فهذه المدلولات لا تستند الى عقل أو طبع حتى تكون طبيعية أو عقلية ، ولا الى وضع حتى تكون وضعية ، فهي اذاً دلالة حاصلة بالفعل ، مستندة الى إلف أو عادة أو نحوهما ، ولك أن تسميها بما شئت ، أو كما سماها المصنف دلالة فعلية . (فان قلت) هذه الدلالات التى سميناها فعلية كدلالة حاتم على الكرم ، ودلالة الزنجى على

اسوداد لونه ، والبطيخ على حلاوة طعمه ، تستند فى الحقيقة الى الوضع ، لأنها لم تفهم من اللفظ الا من حيث كونه موضوعاً للمعنى فأحر بها أن تسمى وضعية (قلت) الخطب فى ذلك سهل فاما أن نفعل كما فعل المصنف اعتماداً على أصل الوضع ولا نجعلها من الدلالة الوضعية ، وإما أن نلاحظ ما قلت ، وحينئذ يجب تقسيم الدلالة الوضعية الى مطردة تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والى غير مطردة وهى التى سماها المصنف دلالة فعلية والله أعلم بالصواب

(ثم اللفظ إما مفرد وهو الذى لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه كالانسان وإما مؤلف وهو الذى لا يكون كذلك كرامى الحجارة)

اعلم أن اللفظ الموضوع لمعنى قد لا يكون له جزء أصلا كهمزة الاستفهام وواو العطف ، وقد يكون ذا أجزاء لا تدل على معنى كمحمد وعلىّ ، وقد يكون لأجزائه دلالة على معنى لكنه ليس جزء المعنى الموضوع له ، كتاج الدين علما لرجل ، فان كل واحد من جزئيه دال على معنى ولكنه ليس جزءاً للمعنى الموضوع له ، وقد يكون ذا أجزاء دالة على معنى هو جزء المعنى الموضوع له ولكن لم يقصد منها الدلالة على ذلك الجزء من المعنى كالحيوان الناطق علما لرجل ، فانه وان كان معنى الحيوان ومعنى الناطق جزءاً من المعنى ولكن لم يقصد من التسمية

أن يكون الحيوان دالا على أحـد الجزئين والناطق دالا على الجزء الآخر ، وقد يكون اللفظ ذا أجزاء دالة على معنى هو جزء المعنى الموضوع له وأريد بكل جزء الدلالة على جزء المعنى المقصود كرامى الحجارة والعلم نور وبقية المركبات التامة والناقصة . فهذا الأخير وحده هو المركب والأربعة التي قبله مفردات .

فان قلت قد يكون اللفظ مركباً من ثلاثة أحرف ويراد بكل حرف منه الدلالة على معنى هو جزء المعنى المقصود كقول الحنفية « ومسئلة البئر جحط » يريدون بذلك الاشارة الى الأقوال الثلاثة في البئر اذا سقط فيها الجنب فالجيم اشارة الى نجاستهما والحاء الى بقاء الماء على طهارته والجنب على جنابته والطاء الى طهارتهما وكالرموز التي اصطلح عليها المحدثون والقراء والفقهاء اشارة الى الرواة وأصحاب الأقوال كما تجده كثيراً في الشاطبية والجامع الصغير .

(قلت) قد يمكن القول بأن هذه الكلمات الرمزية من المركبات ولا حرج علينا في ذلك مادام كل حرف منها رمزاً للشيء ودالا عليه أو اختصاراً للكلمة الدالة عليه . ومن قال بأنها من المفرد لان الارادة في قولنا : يراد بالجزء منه الدلالة على جزء المعنى ـ انما هي الارادة الجارية على قانون اللغة ، وهذه ليست كذلك ، فقد استهدف لسهام الناقدين .

ثم المركب ، إما ناقص كالمركبات التوصيفية ، كالانسان

الـكامل ، أو الاضافية كحجة الاسلام . وإما تام انشائى ، كأقم الصلاة ، (ولا تبغ الفساد فى الارض) ، وخبرى كقوله صلى الله عليه وسلم « من يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين » وقوله « كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته » .

(والمفرد إما كلى وهو الذى لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه كالانسان ، وإما جزئى وهو الذى يمنع نفس تصور مفهومه ذلك كزيد)

اللفظ المفرد بالنظر الى معناه الموضوع له إما كلى، وإما جزئى لأن مفهومه إما أن يمكن صدقه على كثيرين أو لا ، فالذى لا يمكن صدقه على كثيرين ، يسمى جزئياً كأعلام الأشخاص ، نحو عبد الله علما ، فان الصورة الحاصلة فى الذهن عند سماع هذا الاسم للعالم بوضعه لمسماه ، لا يمكن أن تصدق على غير الشخص المخصوص المسمى بها. والذى يمكن صدقه على كثيرين يسمى كلياً ، سواء كانت له أفراد كثيرة بالفعل كالانسان ، فان الصورة الحاصلة من هذا اللفظ فى ذهن العالم بوضعه لمسماه تصدق على زيد وعمرو وغيرهما من الافراد الموجودة والتى لم توجد أو وجدت وأدركها الفناء ، لأن كل واحد منها يتحقق فيه معنى الانسان ، أو كان له فرد واحد فقط ، كالشمس وواجب الوجود ، فان الشمس وإن لم يوجد من مفهومها وهو الـكوكب

النهاري إلاّ فرد واحد ، إلاّ انه بحيث لو وجد كوكب نهاري آخر ، لصدق عليه اسم الشمس ، وواجب الوجود ، وإن قام البرهان على أنه لا يكون إلا واحداً ، إلا أن مفهوم اللفظ في ذاته لا يستلزم استحالة صدقه على غير الواحد القهار ، أو لم يوجد من افراده شيء أصلا ، كالمعدوم والمستحيل واللاشيء ، فان هذه الكليات وان لم يوجد من أفرادها شيء ، الاّ أن العالم بوضعها لمعانيها يقدر صدقها على الأفراد التي تنطبق عليها مفهوماتها ، ولذلك يسميها المناطقة بالكليات الفرضية

فقد استبان لك مما تقدم ، أن اللفظ الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه ، أي لا يمنع مفهومه الذي تتصوره وقوع الشركة فيه ، من حيث التصور نفسه لا بالنظر الى شيء آخر ، كاستحالة وجود أكثر من فرد له ، أو استحالة وجود جملة افراده ، وأن الجزئي ، هو الذي يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه ، كمحمد ونافع وعبد الله أعلاماً ، فان مفهوم كل منها الذي يتصوره العارف بوضعه للذات المعينة ، يمنع الشركة فيه من حيث التصور نفسه . (فان قلت) : إنا نجد كثيراً من الجزئيات ، لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه ، كهذه الأمثلة التي مثلت بها ، فان محمداً مثلا اسم لأشخاص قد لا يحصيهم العد ، فلم يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه ، فهو إما

كلي أو الحد الفاصل بين الـكلي والجزئي شيء آخر غير ماذكرت (قلت) لاهذا ولا ذاك ، فان محمداً إنما وضع للذات المعينة المخصوصة، فهو لا يصدق إلا عليها بالنظر لذلك الوضع ، فلو فرضناه موضوعاً لذات أخرى ، فهو لا يصدق إلا عليها بالنظر لذلك الوضع أيضاً ، وهكذا فلم يكن صادقاً على كثيرين بالنسبة لوضع واحد ، وإنما تتعدد معانيه بتعدد الوضع لها ، واعتبر ذلك فيه اذا كان صفة ، فانه يصدق على كل من حمدت سجاياه بالنظر الى وضع واحد ، ولذلك نحن نعده في هذه الحالة من الـكليات ، والاشتباه إنما جاءك من عدم الالتفات الى تعدد الوضع الذى يستلزم تعدد الموضوع له . (فان قلت) هب أن الامر كما تقول ، أفلا يمكن أن نفرض صدق الجزئي على كثيرين كما فعلنا في الـكليات الفرضية (قلت) ان ذلك هدم لسور الوضع الذى يعتمد عليه في الدلالة على المعنى الموضوع له ، ولا كذلك الـكليات الفرضية . هذا ولعلك قد فهمت مما سبق أن الـكلية والجزئية من صفات المعاني لا من صفات الالفاظ ، فلا يقـال للفظ كلي الا من حيث إن معناه كلي . كما ان الإفراد والتركيب من صفات الالفاظ لا المعاني فلا يقال للمعنى إنه مفرد إلا باعتبار أن اللفظ الدال عليه مفرد ، فقول المصنف والمفرد إما كلي الى آخره محمول على هذا والله أعلم .

(والكلي إما ذاتي وهو الذى يدخل فى حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس ، وإما عرضي وهو الذى يخالفه كالضاحك بالنسبة الى الانسان)

لقد عرفت مما سبق أن الكلى هو المفهوم الذى يمكن صدقه على أفراد كثيرة ، فهذا المفهوم بالنسبة الى تلك الافراد إما داخل فى حقيقتها أو خارج عنها ، ونعنى بدخوله فى حقيقة أفراده أن يكون جزءاً لماهيتها الكلية أو تمام الماهية التى تمايز أفرادها بالمشخصات كالحيوان وكالناطق وكالانسان بالنسبة الى الافراد التى تصدق عليها فان مفهوم الحيوان جزء من حقيقة الانسان والفرس ، ومن حقيقة هذا الانسان وهذا الفرس ، والناطق جزء من حقيقة زيد وعمرو وغيرهما ، والانسان داخل فى حقيقة زيد ونحوه ، لأن زيداً هو هذه الماهية الكلية ، والتشخص الذى امتاز به عن سائر المشاركات فى هذه الحقيقة الكلية ، فالداخل فى حقيقة جزئياته كما مثلنا يسمى ذاتياً ، والخارج عن حقيقة جزئياته يسمى عرضياً ، كالماشى بالنسبة الى الانسان والفرس والى هذا الانسان وهذا الفرس ، وكالضاحك بالنسبة الى زيد وبكر ونحوهما ، فان مفهوم الماشى ومفهوم الضاحك كلاهما خارج عن حقيقة مايصدق عليه من الجزئيات .

(والذاتي اما مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس ويرسم بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ما هو)

قد علمت أن الكلى هو المفهوم الذى يمكن صدقه على أفراد كثيرة هى الجزئيات المندرجة تحته، وأن الذاتى هو الكلى الداخل فى حقيقة جزئياته ، وان العرضى هو الكلى الخارج عن حقيقة جزئياته ، وستعلم أن الذاتى ينحصر فى ثلاثة أنواع: الجنس، والنوع، والفصل . والعرضى ينحصر فى نوعين : الخاصة ، والعرض العام . ولا أظنك تجهل أن هذه الكليات متماثلة فى الحمل على جزئياتها ، فكما يصح أن تقول زيد انسان ، يصح أن تقول هو حيوان ، وهو ناطق ، وهو ضاحك ، وهو ماش . وانما تمايز هذه الكليات الخمس بشيء آخر وهو صلاحيتها للجواب عن جزئياتها المجهولة . فاذا كنت تجهل زيداً مثلا وسألت من يرشدك الى حقيقته فقلت: ماهو زيد، صح للمسئول أن يقول لك هو انسان ، لأن حقيقة زيد هى الحيوان الناطق الذى هو معنى الانسان ، ولم يجز أن يقول لك هو حيوان ، أو ماش ، أو ناطق ، أو ضاحك ، لأن حقيقة زيد ليست واحداً

من هذه الأربعة، فلا يصلح واحد منها أن يكون جواباً عن سؤالك.

واعلم أن السؤال عن الجزئيات المجهولة ضربان: أحدهما السؤال عن حقيقة ذلك المجهول، والثانى السؤال عن الشىء الذى يصلح مميزاً لذلك المجهول، فاذا سألت عن الحقيقة وجب أن تقول فى سؤالك: ماهو، واذا سألت عن المميز وجب ان تقول فى سؤالك: أي شىء هو. اذا تحققت هذا فاعلم أن الكلى الداخل فى الماهية إما أن يكون هو الجزء الذى يرجع اليه الاشتراك بين الماهية وبين غيرها من الماهيات الأخرى بحيث يكون تمام المشترك بينها وبين شىء آخر، كالحيوان بالنسبة الى ماتحته من الأفراد. وإما أن يكون هو الجزء الذى يرجع اليه التمايز بين الماهية وبين غيرها من الماهيات الأخرى، كالناطق بالنسبة الى أفراد الانسان. وإما أن يكون هو تمام الماهية التى لاتمايز بين جزئياتها الا بالمشخصات، كالانسان بالنسبة الى ماتحته من الأفراد. فالأول — وهو تمام المشترك بين الماهية وبين شىء آخر — لايصلح جواباً للسؤال عن حقيقة أى فرد من الأفراد اذا افرد لأن الجواب عن السؤال انما يكون بتمام حقيقة المسئول عنه، فالحيوان مثلا لايصلح جواباً للسؤال بما هو اذا قلت: ماهو زيد، أو ماهو الانسان، أو ماهو الفرس، لأنه ليس تمام الحقيقة لواحد من هذه الثلاثة، وانما يصلح الجواب اذا جمعت فى سؤالك بين حقيقتين

من الحقائق المندرجة تحته ، فتقول : ماهو زيد والفرس ، أو ماهو الانسان والفرس. فحينئذ يصح أن يقال فى الجواب: حيوان ، لأن الحيوان هو تمام الحقيقة التى يشترك فيها الانسان والفرس . فهذا الكلى الداخل فى الماهية ـ الذى يقال فى جواب ماهو عند السؤال عن حقيقتين فأ كثر من الجزئيات المندرجه تحته ولا يصلح للجواب عند السؤال عن حقيقة واحدة ـ يسمى جنساً .وقد عرَّفه المناطقة: بأنه الكلى المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ماهو . ولا أظنك تحتاج الى إيضاح شىء فى هـذا التعريف بعد الوقوف على التفصيل الذى أسلفنا . ولك أن تقول فى تعريفه:هو الجزء المشترك بين الماهية وبين ماهية أخرى تخالفها بحيث يكون مرجع الاشتراك لامرجع الامتياز .

واعلم أن الجنس صنفان : قريب وبعيد ، فالجنس القريب هو المقول فى جواب ما هو على جميع الحقائق المشتركة فيه اذا اجتمعت فى سؤال واحد كالحيوان ، فانه يصلح للجواب اذا قيل ما الانسان والفرس ، وهكذا اذا استقصيت بقية أنواعه . والجنس البعيد هو المقول فى جواب ما هو على بعض الحقائق المشتركة فيه اذا اجتمعت دون جميعها . كالجسم ، فانه يصلح للجواب اذا قلت ما هو الانسان والحجر ، لانه تمام الماهية المشتركة بينهما . ولـكن اذا قلت ما هو

الانسان والفرس ، أو ما هو الانسان والشجر لم يصلح للجواب عنهما لانه ليس تمام الماهية المشتركة بينهما، ولكن الجواب عن الاول حيوان وعن الثانى جسم نام . وكما ينقسم الجنس الى قريب وبعيد ، ينقسم الى سافل ، ومتوسط ، وعال ، ومفرد . فالجنس السافل هو ما فوقه جنس ولا شيء من الاجناس تحته كالحيوان ، فان فوقه الجسم النامى لشموله الحيوان والنبات، ولا جنس تحته وانما تحته أنواع فقط كالانسان والفرس ونحوهما . والجنس المتوسط هو ما فوقه جنس وتحته جنس كالجسم النامى ، فان فوقه جنس وهو الجسم لشموله مع الحيوان والنبات الجمادَ ، وتحته جنس وهو الحيوان. والجنس العالى هو مالا جنس فوقه وتحته الاجناس كالجوهر مثلا. والجنس المفرد هو الذى لا جنس فوقه ولا جنس تحته ، والقسمة عقلية فليس من الضرورى أن يكون له مثال معروف .

(وإما مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معاً كالانسان بالنسبة الى أفراده نحو زيد وعمرو وهو النوع ويرسم بأنه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فى جواب ما هو)

قد علمت أن السؤال عن الماهيات المجهولة إنما يكون بما هو ،

والذى يصلح جواباً عن السؤال بماهو أمران : الأول الجنس ، وقد أسلفنا لك أنه إنما يصلح للجواب اذا كان السؤال عن حقيقتين مختلفتين . والثانى هو الذى يصلح جواباً عن الواحد والمتعدد من الأفراد المندرجة تحته كالانسان . فاذا قلت : ما هو زيد ، صح فى الجواب أن تقول انسان ، لأن الانسان — أعني الحيوان الناطق — هو تمام ماهيته ، واذا قلت : مازيد وعمرو ، صح فى الجواب أيضاً أن تقول الانسان لانه هو تمام الماهية المشتركة بينهما ، اذ لا تمايز بين أفراد الانسان إلا بالمشخصات الجزئية . فهذا الذى يصلح للجواب عن الواحد والمتعدد عند السؤال بما هو يسمى نوعاً ، فهو الـكلى الداخل فى حقيقة جزئياته الذى يقال فى جواب ما هو عند السؤال عن الواحد والمتعدد من الجزئيات المندرجة تحته ، وقد عرفوه بأنه الـكلى المقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فى جواب ماهو . ولا أظنك بعد البيان السابق تحتاج الى إيضاح شيء فى تعريفه .

واعلم أن النوع قد يطلق ويراد به الماهية التى يقال عليها وعلى غيرها الجنس فى جواب ماهو ، سواء كانت الأفراد المندرجة تحتها متفقة فى حقيقتها أولا ، ويسمى نوعاً اضافياً ، فالانسان نوع لأنه يقال عليه وعلى الفرس جنس فى جواب ماهما وهو الحيوان ، والحيوان نوع أيضاً لانه يقال عليه وعلى الشجر جنس فى جواب ما هما وهو

الجسم النامي ، والجسم النامي نوع أيضا لانه يقال عليه وعلى الحجر جنس في جواب ما هما وهو الجسم .وعلى هذا فالنوع الاضافي ثلاثة أقسام : نوع الأنواع، أو النوع السافل ، وهو مالا نوع تحته، وفوقه الانواع . والنوع المتوسط ، وهو ما فوقه نوع وتحته نوع . والنوع العالي ، وهو مالا نوع فوقه وتحته الانواع . وعلى قياس ما سبق في الجنس يمكن أن يزاد رابع هو النوع المفرد ، وهو الذي لا جنس فوقه ولا نوع تحته وان لم يكن له مثال معروف ، ولكن القسمة العقلية تحتمله ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(وإما غير مقول في جواب ماهو بل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل ويرسم بأنه كلي يقال على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته)

هذا هو القسم الثالث من أقسام الذاتي ، لأن الداخل في ماهية الشيء إما أن يكون تمام الماهية التي لا تمايز الا بالمشخصات الجزئية أو لا يكون كذلك. فالأول هو النوع. والثاني ـ وهو مالا يكون تمام الماهية ـ فهو اما أن يكون تمام المشترك بينها وبين ماهية أخرى تخالفها أو لا يكون ، فالأول هو الجنس ، والثاني هو الفصل ، وهو اذا لم

يكن الجزء الذى يرجع اليه الاشتراك، فحتم أن يكون هو الجزء الذى يرجع اليه امتياز الماهية عن غيرها وهو المطلوب

وقد علمت مما سبق أن الذاتى الذى يقال فى جواب ماهو إنما هو الجنس والنوع فقط ، أما النوع فلأنه تمام ماهية الجزئيات المتفقة الحقيقة . وأما الجنس فلأنه تمام ماهية الجزئيات المختلفة الحقيقة ، فما يكون ذاتياً — ولا يصلح للجواب عن السؤال بماهو لافى حال الاتفاق ولا فى حال الاختلاف — يجب أن يقال فى جواب أى شىء هو فى ذاته لأنه الجزء الذاتى المميز ، وقد سبق لك أن أى شىء هو يسئل بها عن المميزات، فالفصل اذن هو الكلى الداخل فى الماهية الذى يميزها عما يشاركها فى جنسها ، كالناطق بالنسبة الى الانسان ، فان الانسان مركب من جزئين هما : الحيوان والناطق ، فالحيوان هو الجزء المشترك بين الانسان والفرس والحمار وبقية أنواع الحيوان ، والناطق هو الجزء الثانى الذى يميزه عن جميع ما يشاركه فى هذا الجنس ، وقد عرفوه بأنه الكلى الذى يقال على الشىء فى جواب أى شىء هو فى ذاته .

واعلم أن الفصل نوعان : قريب وبعيد ، فالقريب هو الذى يميز الشىء عن جميع مايشاركه فى جنسه القريب ، كالناطق بالنسبة الى الانسان ، فهو فصل قريب ، لانه يميز الانسان عن كل مايشاركه

فى جنسه القريب وهو الحيوان ، وكالحساس بالنسبة الى الحيوان ، فانه قريب لانه يميز الحيوان عن كل مايشاركه فى جنسه القريب وهو الجسم النامى . والبعيد هو الذى يميز الشىء عن بعض مايشاركه فى جنسه البعيد ، كالنامى والحساس بالنسبة الى الانسان ، فان النامى يميزه عن الجماد الذى يشاركه فى جنسه البعيد الذى هو الجسم ، ولكن لايميزه عن الشجر والفرس اللذين يشاركانه أيضاً فى هذا الجنس البعيد ، والحساس يميز الانسان عن الشجر ولا يميزه عن الفرس الذى يشاركه فى الجسم النامى .

وربما خطر لك أن تقول: ان النوع كالانسان يميز زيداً عمايشاركه فى الحيوان، وان الجنس كالحيوان يميزه أيضاً عن بعض مايشاركه فى الجسم النامى، والجسم النامى يميزه أيضاً عن بعض مايشاركه فى الجسم المطلق، فما للمناطقة لايرضون أن يقال واحدمن هذه الثلاثة فى جواب أى شيء هو فى ذاته كما يقال الفصل . فأقول لك آفة العلم النسيان . ألم أقل لك فى صدر الكلام: ان مميز الشىء هو الذى يكون المرجع فى التمييز اليه كما أن المشترك بين الماهيات هو الذى يكون المرجع فى الاشتراك اليه، فالانسان وان ميز زيداً عن الفرس الا أن المرجع فى التمييز الى الناطق لا الى جملة معناه ، والحيوان وان ميزه أيضاً عن الشجر والحجر الا أن المرجع فى التمييز الى الحساس لا الى جملة معناه

والجسم النامي وان ميزه عن الحجر الا أن مرجع التمييز الى النامى وحده لا الى مجموع الكلمتين، وما يقال فى تمييز الأنواع والأجناس يقال مثله فى اشتراك الفصول فان الحساس مشترك بين الانسان والفرس ولكنه ليس مرجع الاشتراك وحده بل هو الجسم النامى فالمشترك بين الانسان والفرس هو مجموع معنى الحيوان الذى من جملة أجزائه الحساس فليس الحساس تمام المشترك وانما هو جزء منه ولولا هذه الاعتبارات لتشابهت الأقسام وضاعت فائدة التقسيم فاحتفظ بما يلقى اليك ولا تكن من الغافلين

(وأما العرضى فاما أن يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم أو لا يمتنع وهو العرض المفارق وكل واحد منهما اما أن يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للانسان وترسم بأنها كلية تقال على ماتحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضياً، واما أن يعم حقائق فوق واحدة وهو العرض العام كالمتنفس بالقوة والفعل بالنسبة للانسان وغيره من الحيوانات ويرسم بأنه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضياً)

الكلى الخارج عن الماهية إن امتنع انفكاكه عنها فهو العرض اللازم ، كالزوجية بالنسبة الى الأربعة ، والفردية بالنسبة للخمسة ، فان الزوجية والفردية أعراض لازمة للأربعة والخمسة ، لايمكن أن يوجد فى الخارج ولافى الذهن أربعة ليست زوجاً ، ولا خمسة ليست فرداً ، وإن لم يمتنع انفكاكه عن الماهية فهو العرض المفارق ، كالآكل والشارب والنائم والمصلى والصائم بالنسبة للانسان ، فان الأكل ومامعه أعراض مفارقة لحصولها فى بعض الأحيان دون بعض ، وكل واحد من العرض اللازم والعرض المفارق ان اختص بحقيقة واحدة فهو الخاصة ، كالضاحك بالقوة للانسان ، فانه عرض لازم للانسان ، اذ لايوجد فى الذهن ولا فى الخارج انسان ليس ضاحكا بالقوة . وكالضاحك بالفعل للانسان ، فان الضحك بالفعل مما يختص بالانسان، ويتصف به فى بعض الأحيان دون بعض، وترسم الخاصة بأنها كلية تقال وتحمل على ماتحت حقيقة واحدة قولا عرضياً. وان كان العرض اللازم والعرض المفارق متحققاً فى أكثر من حقيقة واحدة فهو العرض العام، كالمتنفس بالقوة ، فان المتنفس يحمل على الانسان وعلى الفرس وعلى غيرهما من أنواع الحيوانات، فهو عرض عام ، ولا يوجد فى الذهن ولا فى الخارج حيوان ليس متنفساً بالقوة، فهو من الأعراض العامة اللازمة، وكالمتنفس بالفعل فانه عرض عام

كما سبق ومفارق ، لأن بعض أفراد الحيوان يستطيع أن يحبس نفسه زمناً ما ، ويرسم العرض العام بأنه كلي يقال على ماتحت حقائق مختلفة قولا عرضياً .

فهذه جملة أنواع المفهومات الكلية التي يمكن صدقها على الأفراد المندرجة تحتها وحملها عليها، فاذا أنت عرفت نسبة الكلي الى الأفراد المندرجة تحته، وتحققت أنه جنس اذا كان تمام المشترك بين الماهيات المختلفة التي يصدق عليها ، وأنه فصل اذا كان الجزء الذي يرجع اليه التمايز بين الأفراد التي تحته وبين ماهية أخرى، وانه نوع اذا كان تمام ماهية أفراده التي لا يمتاز واحدمنها عن الآخر الا بالمشخصات الجزئية، وأنه خاصة اذا كانت الأفراد التي يصدق عليها متفقة الحقيقة وكان خارجا عن حقيقتها ، وأنه عرض عام اذا كانت أفراده مختلفة الحقائق وهو خارج عنها . اذا عرفت ذلك كله هان عليك أن تسلك سبيل اكتساب التصورات المجهولة لك من التصورات المعروفة عندك اذا رتبتها الترتيب الذي يرشدك اليه العلم بما يتضمنه الباب الآتي. والله يعصمك من الزلل ، ويلهمك الصواب في القول والعمل

(القول الشارح)

أي القول الذي يشرح الماهية ويوضحها، فاذا كنت تجهل معنى الانسان وطلبت علم معناه، فالقول الذي يشرحه لك ويوضحه هو

قولنا : الحيوان الناطق مثلا . ولكي يتمكن الانسان من شرح الماهية المجهولة حتى تصير معلومة عنده يجب أن يبحث عن أجزائها وخصائصها ، ثم يؤلف مما اجتمع لديه قولا شارحا للماهية التي يطلبها وطريق ذلك أن يبحث أولا عما تشترك فيه الماهية مع غيرها من الماهيات الأخرى ، ثم يضم اليه مايختص بها ولا يوجد في غيرها لتتميزعنده التميز الذى يطلبه ولا تلتبس بسواها . فما لم تتميز الماهية في التعريف عن كل ماسواها لاتكون معروفة بالمعنى الذى تطمئن اليه القلوب؛ فتارة يكون ذلك المميز ذاتياً ، كالفصل القريب .وتارة يكون عرضياً ، كالخاصة . وبهذا الاعتبار تتنوع المعرفات كما ستعرفه

(الحد قول دال على ماهية الشيء وهو الذى يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد التام، والحد الناقص وهو الذى يتركب من جنس الشيء البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان)

اذا جهلت شيئاً وطلبت معرفته جئت بالقول الدال على ماهيته. ولا شك أن القول الذى يدل على تمام ماهية الشيء يلزم أن يكون مؤلفاً من جزءين : الأول تمام المشترك بينها وبين ماعداها من الماهيات

الأخرى ، وهو الجنس القريب كالحيوان فى تعريف الانسان ، فانه تمام المشترك بينه وبين الحجر والشجر والفرس،ولو جئت مكانه بالجسم لنقص منه النامى الذى يشارك فيه الشجر ، ونقص منه الحساس الذى يشارك فيه الفرس ، أو لو جئت مكانه بالجسم النامى لنقص منه الحساس الذى يشارك فيه الفرس . الثانى المميز الذاتى الذى يميزه عن جميع ماعداه ، وهو الفصل القريب كالناطق فى تعريف الانسان، فان الفصل البعيد لايحصل به التمييز المطلوب . فالذى يدل على ماهية الشيء دلالة تامة لا نقص فيها يسمى حداً ، ويتركب من جنس الشيء وفصله القريبين ، ويخص باسم الحـد التام ، فان نقص من أجزاء الماهية شيء وكان المميز لها عن جميع ماعداها ذاتياً سمي حداً ناقصاً. فمدار كون المعرف حداً أن يكون المميز عن جميع الأغيار ذاتياً . فالفصل القريب اذا لم يكن معه الجنس القريب حد ناقص ، كالجسم الناطق، والنامى الناطق ، والحساس الناطق ، بل والماشى الناطق ، والضاحك الناطق ، والناطق وحده فى تعريف الانسان . كل ذلك حد ناقص . لأن الناطق والضاحك والماشى وان دل على الحيوان ، وكذلك الحساس وان دل على الجسم النامى ، وكذلك النامى وان دل على الجسم بطريق الالتزام ، فان دلالة الالتزام على أجزاء المعرف لا عبرة بها فى التعاريف التى يقصد منها شرح الماهيات وتحصيل أجزائها المجهولة.

(والرسم التام هو الذى يتركب من جنس الشىء القريب وخواصه اللازمة له كالحيوان الضاحك فى تعريف الانسان ، والرسم الناقص وهو الذى يتركب من عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا فى تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الأظفار بادى البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع)

قد أسلفنا لك أن معرف الماهية يجب أن يكون مشتملا على ما يميزها عن جميع ما عداها ، وأن المميز إما ذاتى ، وإما عرضى ، وانه متى كان المميز ذاتياً فالمعرف حد تام ان اشتمل على جميع أجزاء الماهية التى يشاركه فيها غيره ، وناقص ان فقد منها شيئاً . أما اذا كان المميز فى المعرف عرضيا فالأجدر به أن يسمى رسما ، لأن رسم الدار أثرها وعلامتها ، والأعراض كالآثار للمعروضات ، فان اشتمل التعريف على تمام المشترك بين الماهية وبين جميع ماعداها — وهو الجنس القريب — وكان مميزه عن جميع الأغيار عرضيا فهو رسم تام ، كالحيوان الضاحك فى تعريف الانسان . فان الحيوان جنسه القريب والضاحك خاصته التى لاتوجد فى غيره ، وان لم يشتمل على الجنس القريب فهو رسم ناقص ، فالرسم الناقص ما كان مميز الماهية

فيه عن كل ماعداها عرضياً ولم يشتمل على الجنس القريب ، كالجسم النامى الضاحك ، والجسم الضاحك ، والنامى الضاحك ، والحساس الضاحك، بل والضاحك وحده ، والأعراض التى يختص مجموعها — لا كل واحدمنها — بحقيقة واحدة ، كقولنا فى تعريف الانسان : انه ماش على قدميه ، عريض الاظفار بادى البشرة ، مستقيم القامة ، ضحاك بالطبع. فان ماعدا الاخير منها لايختص واحد منها بالانسان، ولكن مجموع تلك العوارض لايوجد فى غيره

فها أنت قد عرفت الفرق بين ذاتيات الماهية وعرضياتها ، وعرفت قانون التحليل والتركيب فى أجزائها ولوازمها، فاذا عرض لك مجهول تصورى وطلبت معرفته فاسلك طريق معرفته من هذه السبل توفق الى الصواب باذن الله تعالى . واحذر أن تشتبه عليك العرضيات بالذاتيات، والفصول البعيدة بالاجناس ، فتضع العرض العام أو الفصل البعيد موضع الجنس ، وتضع الخاصة موضع الفصل القريب .والله يتولى هداك ويلهمك الرشاد .

والى هنا وقف القلم عن الكلام فى القسم الاول من المنطق وهو مباحث التصورات ، وسنشرع بمعونة الله وتوفيقه فى القسم الثانى منه وهو مباحث التصديقات ، والله يتولى هدايتنا أجمعين

(القضايا)

(القضية قول يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب)

أسلفنا لك أن المركب ناقص ، كغلام زيد . وتام انشائى ، كطالع درسك ولا تهمل فى الطلب . وخبرى ، كفهمت المسئلة والحياء من الايمان . ويسمى المركب التام الخبرى خبراً وقضية . فالقضية هى المركب التام الذى يصح أن يقال لقائله انه صادق فيه أو كاذب، كما تقول طالعتُ الدرس، فهذا مركب لانه قد قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه، وتام لانه قد أفاد فائدة يحسن السكوت عليها ويصح أن يقال لك صدقت فيه اذا كنت فى الواقع طالعت درسك وأن يقال لك كذبت فيه اذا كنت فى الواقع لم تطالعه . وكما تقول «الشمس طالعة» فهذا مركب وتام ويصح أن يقال لقائله صدقت اذا قال هذا القول نهاراً ، وأن يقال له كذبت اذا قال ذلك ليلا . فالفرق بين الخبر و الانشاء أن الانشاء لا يصح أن يقال لقائله صدقت ولا كذبت كمن قال لك اقرأ هذا الكتاب ولا تشتغل بما لا يعنيك فان الامر والنهى لا يدلان على وقوع شىء حتى يقبل التصديق والتكذيب بخلاف الخبر الدال على ذلك . (فان قلت) انا نجد من الأخبار ما يجب أن يقال لقائله صدقت كقول الله تعالى (ان الدين عند الله الاسلام) وكقوله صلى الله عليه وسلم (إنما الاعمال بالنيات) الى

آخر ما ورد في الكتاب والسنة النبوية من الأخبار، وكالأخبار البديهية الصدق كالسماء فوقنا والأرض تحتنا، وانا نجد من الأخبار ما يجب أن يقال لقائله كذبت كالأخبار المعروف كذبها بالبداهة نحو الأربعة نصف الواحد فكيف تقولون ان الخبر هو ما يصح أن يقال لقائله انه صادق فيه أو كاذب (قلت)

أراك لم تحسن فهم ما قدمته لك. ألم أقل لك ان الانشاء هو ما لا يقبل التصديق ولا التكذيب والخبر بخلافه فمتى صح أن تقول للقائل صدقت فالقول خبر وقضية، ومتى صح أن تقول له كذبت فالقول خبر وقضية أيضاً وهذا هو المطابق لما عرفها به الشيخ الرئيس في النجاة حيث قال « والقضية والخبر هو كل قول فيه نسبة بين شيئين بحيث يتبعه حكم صدق أو كذب » انتهى، ولا يلزم أن يكون القول الواحد بعينه محتملا للصدق والكذب وان كان المتأخرون من المناطقة ذهبوا الى هذا وتكلفوا تصحيح التعريف بزيادة قيد فيه فقالوا المراد أنه يحتمل الصدق والكذب في ذاته بقطع النظر عن قائله مثلا، وأنت اذا أنصفت وجدانك أيقنت بانه لاداعي الى هذا التأويل والله اعلم بالصواب.

(وهي إما حملية كقولنا زيد كاتب، وإما شرطية متصلة كقولنا اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما شرطية

منفصلة كقولنا إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً ، والجزء الاول من الحملية يسمى موضوعاً والثانى محمولا ، والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدماً والثانى تالياً) .

أسلفنا لك أن القضية هي المركب التام الذى يصح أن يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب وكل مركب تام خبرى لا بد أن يكون بين جزئيه نسبة تربط احدهما بالآخر ارتباطا يجعلها كالشيء الواحد نحو زيد كاتب فزيد وكاتب هما الجزآن اللذان تألف منهما هذا المركب وبين هذين الجزئين نسبة ربطت أحدهما بالآخر حتى أديا معنى واحداً وهو ثبوت الكتابة لزيد ، فهذه النسبة الرابطة بين الجزئين ان كانت تفيد اتحاد الجزئين بحيث يكون أحدهما هو الآخر أو ليس هو الآخر فالنسبة حملية ويقال المركب قضية حملية ، فهى التى حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو بسلب ثبوته له ، كما فى المثال السابق فان النسبة التى بين زيد وكاتب تفيد أن زيداً هو الكاتب وأنهما اتحدا بحيث صار أحدهما هو الآخر ويسمى جزؤها الأول وهو المسنَد اليه موضوعا ويسمى جزؤها الثانى وهو المسند محمولا ، وان كانت تلك النسبة الرابطة لا تفيد اتحاد الجزأين ولكنها تفيد أن وجود أحد الجزأين بالنسبة للآخر كالشرط الذى يتوقف على وجوده وجود المشروط أو تفيد نفى ذلك فهى شرطية اتصالية ويقال للقضية شرطية متصلة كقولنا

إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فان النسبة التي بين قولنا الشمس طالعة وبين قولنا النهار موجود لا تفيد أن احداهما هي الاخرى ولكنها تفيد أن وقوع الاولى يستلزم وقوع الثانية وأنه كالشرط له، فهي التي حكم فيها بصدق قضية أولا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى. وان كانت تلك النسبة الرابطة تفيد التنافر أو رفع التنافر بين جزئيها فهي شرطية انفصالية، كقولنا: اما أن يكون العدد زوجاً، واما أن يكون العدد فرداً. فان النسبة الرابطة التي بين قولنا العدد زوج، وبين قولنا العدد فرد تفيد التنافر والعناد بين الطرفين وهما في هذا المثال لا يجتمعان فيكون العدد زوجاً وفرداً معاً ولا يرتفعان فيكون لا زوجا ولا فرداً، فهي التي حكم فيها بالتنافي بين طرفيها أو بسلب ذلك التنافي. والجزء الاول من الشرطية متصلة كانت أو منفصلة يسمى مقدماً. وهو في المتصلة مايسميه النحاة شرطا. والجزء الثاني من الشرطية مطلقا يسمى تالياً. وهو في المتصلة ما يسميه النحاة جواباً وجزاء — وستتضح لك الحمليات والمتصلات والمنفصلات في الفصول الآتية ان شاء الله.

(والقضية إما موجبة كقولنا زيد كاتب، وإما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب)

القضية مطلقاً، حملية كانت أو شرطية متصلة، أو شرطية منفصلة،

تنقسم الى موجبة وسالبة . أما الحملية فان كان الحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع فهي، موجبة كقولنا زيد كاتب ، وفهمت المسألة ، وعبدالله قوله الحق. فهذه كلها قد حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع فهي موجبة . وان كان الحكم فيها بسلب ثبوت المحمول للموضوع فهي سالبة ، كقولنا : زيد ليس بكاتب، ولا يفلح المهمل، والكاذب لاخير فيه، فهذه كلها قد حكم فيها بسلب ثبوت المحمول للموضوع فهي سالبة. وأما الشرطية المتصلة فان كان الحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى فهي متصلة موجبة كقولنا : ان نجح الطالب فى الامتحان استحق المكافأة ، وان أصلحت ما بينك و بين الله أصلح الله ما بينك و بين الناس، وان تؤمنوا وتتقوا فلكم أجر عظيم، فهذه كلها قد حكم فيها بصدق قضية وتحققها وهى التالى على تقدير صدق المقدم وتحققه بمعنى أنه اذا وجد المقدم وجد التالى فهى متصلة موجبة . وان كان الحكم فيها بسلب تحقق التالى على تقدير تحقق المقدم فهى سالبة بمعنى أن الاتصال بين المقدم والتالى منفى كقولنا : ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود أى أنه لاتلازم ولا اتصال بين طلوع الشمس ووجود الليل . وأما الشرطية المنفصلة فان كان الحكم فيها بالتنافى بين طرفيها فهي منفصلة موجبة كقولنا: اما أن يكون العدد زوجا واما أن يكون فرداً وكقولنا: اما

أن تتفرغ لطلب العلم مع تقوى الله وإما أن تنصرف الى بلدك، ففي الأول قد حكمنا بالتنافي بين زوجية العدد وفرديته وفي الثاني بين التفرغ لطلب العلم مع التقوى والانصراف الى البلد فهي موجبة . وان كان الحكم فيها بسلب ذلك التنافي بين الطرفين فهي سالبة كقولنا : ليس اما أن يكون العدد زوجا واما أن يكون أربعاً فانه حكم فيها بسلب التنافي بين الاربعة والزوجية وكقولنا ليس إما أن تكون فقيهاً أو منطقياً فانه قد حكم فيها بسلب التنافي بين كونك فقيها ومنطقياً

(وكل واحدة منهما إما مخصوصة كما ذكرنا ، وإما مسوَّرة كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب ، وإما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب. وإما أن لا يكون كذلك وتسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب)

القضية الحملية ـ موجبة كانت أو سالبة ـ تنقسم الى أربعة أقسام لأن موضوعها اما كلي أو جزئي فان كان موضوعها جزئيا فهي مخصوصة وشخصية كقولنا : صام زيد ، وزيد صائم في الموجبة وما كذبت وما أنا بكاذب في السالبة وان كان موضوعها كليا فان كان الحكم فيها على كل فرد من أفراده صريحاً فهي كلية مسورة وسورها

فى الموجبة «كل» وجميع ونحوهما وفى السالبة «لاشيء» ونحوها كقولنا: كل نفس بما كسبت رهينة . وكل من عليها فان ، فى الموجبة ولا شيء من الانسان بحجر . ولا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق فى السالبة ، وان كان الحكم فيها على بعض الافراد صريحاً فهى جزئية مسورة وسورها فى الموجبة «بعض» ونحوها . وفى السالبة «ليس كل وليس بعض و بعض ليس» كقولنا : بعض الطلاب يحفظ ألفية ابن مالك و بعض الطلاب يدرس المنطق فى الموجبة و بعض الطلاب لا يحفظ الالفية وبعض الطلاب لا يدرس المنطق فى السالبة ، وان لم يصرح بالحكم فيها على الكل ولا على البعض فهى مهملة كقولنا: عالم قريش يملأ طباق الارض علماً ، ورب الدار أدرى بما فيها فى الموجبة ، ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين (وليس الكريم على القنا بمحرم) فى السالبة. والشرطية، متصلة كانت أو منفصلة ، موجبة أو سالبة ، كالحملية تنقسم الى هذه الأقسام الأربعة ، لأن الحكم بالاتصال والانفصال ان كان فى زمان معين وفى حالة مخصوصة فهى شخصية ومخصوصة ، كقولنا : إن جئتنى الآن أكرمتك ، وأنت الآن إما متوضىء وإما غير متوضىء ، فى الموجبة متصلة أو منفصلة ، وليس إن زرتنى الآن أهينك ، وليس إما أن تطالع الآن درسك وإما أن تكون فى المسجد فى السالبة . وان كان فى جميع الازمان والاحوال

التي يمكن اجتماعها مع المقدم ، فهي كلية وسورها في المتصلة الموجبة كلما ومتى ومهما ونحوها ، وفي المنفصلة الموجبة دائماً ، وفي سالبتيهما ليس البتة ، كقولنا : كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله ، ودائماً إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجوداً في الموجبة وليس ألبتة ان كان هذا الشخص حيواناً فهو حجر ، وليس ألبتة إما أن يكون هذا الكتاب شرح إيساغوجي أو في علم المنطق ، في السالبة ، وان كان في بعض الازمان والأحوال فهي جزئية ، وسورها في الموجبة ، متصلة كانت أومنفصلة ، قد يكون ، وفي سالبتيهما قد لا يكون وفي المتصلة خاصة ليس كلما وليس متى ونحوهما وفي المنفصلة ليس دائما كقولنا: قد يكون اذا كنت من الطلاب أمرت بتلقي علم المنطق وقد يكون إما أن يكون فرض الرجل في التركة الربع وإما أن يكون فرضه النصف في الموجبة وقد لا يكون اذا كنت من الطلاب أمرت بتلقي المنطق وقد لا يكون إما أن يكون فرض الرجل في التركة الربع وإما أن يكون فرضه النصف في السالبة وان أهمل الحكم عن بيان شخصية الأزمان والأحوال وكليتها وجزئيتها فهي مهملة نحو «وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين» واما أن تكون الصلاة جهرية واما أن تكون سرية في الموجبة وليس ان كنت على طهارة حرمت عليك الصلاة وليس إما أن

تكون صلاتك ذات ركوع واما أن تكون ذات سجود في السالبة

(والمتصلة إما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . وإما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقة فالحمار ناهق)

قد علمت ان الشرطية المتصلة هي التي حكم فيها بصدق قضية وهي التالي ان كانت موجبة أو لا صدقها ان كانت سالبة على تقدير صدق قضية أخرى وهي المقدم فهذه المتصلة ان كان بين مقدمها وتاليها علاقة ورابطة توجب استلزام تحقق التالي عند تحقق المقدم فهي لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان بين طلوع الشمس ووجود النهار علاقة توجب تحقق أحدهما عند تحقق الآخر وهي العلية لان المقدم علة للتالي ومتى وجدت العلة وجد المعلول وكقولنا : ان كان هذا الشراب خمراً فهو حرام فان كونه خمراً علة للحرمة وان لم يكن بين مقدمها وتاليها علاقة توجب تحقق أحدهما عند تحقق الآخر ولكن اتفق أنهما متوافقان في الصدق فهي اتفاقية كقولنا : ان كان الانسان ناطقاً فالحمار ناهق فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار ولكن اتفق أن الانسان ناطق وأن الحمار ناهق وكقولنا : ان كنت من بيت الخلافة فأنا من بيت النبوة وكقولك : ان كنت تاجراً فأنا

طالب علم وان كنت مشتغلا بعلوم الدنيا فأنا مشتغل بعلوم الدين فهذه لا تلازم بينهما وانما هي من قبيل الاتفاق فقط

(والمنفصلة إما حقيقية كقولنا العدد إما زوج وإما فرد وهي مانعة الجمع والخلو معاء وإما مانعة الجمع فقط كقولنا هذا الشيء إما أن يكون شجراً أو حجراً، وإما مانعة الخلو فقط كقولنا زيد إما أن يكون في البحر وإما أن لا يغرق)

قد علمت أن الشرطية المنفصلة هي التي حكم فيها بالتنافي بين طرفيها ان كانت موجبة أو بسلب ذلك التنافي ان كانت سالبة، فهذه المنفصلة ان كان الحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقاً وكذباً فهي الحقيقية والمراد بتنافي طرفيها صدقاً أن لا يجتمعا في الصدق والتحقق وبتنافيهما كذباً أن لا يرتفعا معاً، فقولك إما أن يكون هذا العدد زوجا واما أن يكون فرداً منفصلة حقيقية لأن قولك هذا العدد زوج وهذا العدد فرد لا يمكن صدقهما على شيء واحد بحيث يكون زوجاً وفرداً معاً ولا يمكن ارتفاعهما عن شيء واحد بحيث يكون غير زوج وغير فرد معاً فهي مانعة جمع ومانعة خلو معاً، وتتركب من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه، فالمركبة من الشيء ونقيضه كقولنا إما أن يكون هذا الشيء انسانا وإما أن لا يكون انسانا وكقولنا اما أن يكون هذا

الكتاب فى علم المنطق وإما أن لا يكون فى علم المنطق، وكقولنا إما أن تكون طالب علم وإما أن لا تكون طالب علم. والمركبة من الشىء والمساوى لنقيضه كالمثال الأول فان نقيض الزوج لازوج وهو يساوى الفرد وكذلك الفرد نقيضه لافرد وهو يساوى الزوج . وان كان الحكم فيها بالتنافى بين طرفيها صدقاً فقط فهى مانعة الجمع وتتركب من الشىء والأخص من نقيضه كقولنا اما أن يكون هذا الشىء شجراً أو حجراً فان الشىء لا يكون شجراً وحجراً معاً فهما متنافيان صدقاً ، وقد يرتفعان معاً فيكون انساناً مثلا لان نقيض الشجر لاشجر وهو صادق بالحجر والانسان مثلا فالحجر أخص من نقيض الشجر الذى هو لاشجر، وكقولنا اما أن تكون من المصلين واما أن تشتغل بمطالعة درسك فهذان لايجتمعان وقد يرتفعان كما اذا كنت نائما مثلا. وان كان الحكم فيها بالتنافى بين طرفيها كذباً فقط أى لا يرتفع طرفاها معا فهى مانعة الخلو وتتركب من الشىء والأعم من نقيضه كقولنا اما أن تكون هذه المسئلة من المنطق واما أن لا تكون من قسم التصديقات فهذه مانعة خلو فقط لأن طرفيها لا يرتفعان اذ لو ارتفعا لكانت من التصديقات وليست من المنطق ويجوز اجتماعهما اذا كانت من قسم التصورات وقد تركبت من الشىء والأعم من نقيضه فان نقيض كونها من المنطق أنها ليست من المنطق وكونها ليست من قسم

التصديقات أعم من كونها ليست من المنطق لشموله قسم التصورات، وكقولنا اما أن تكون من طلبة العلم الشريف واما أن لاتكون من طلبة الجامع الازهر فهذان لايرتفعان اذ لو ارتفعا لكان من طلبة الجامع الأزهر وليس من طلبة العلم الشريف ويجوز اجتماعهما بأن يكون من طلبة العلم فى مشيخة الاسكندرية، وكقول المصنف: زيد إما أن يكون فى البحر وإما أن لا يغرق فهذان لا يرتفعان اذ لو ارتفعا لغرق وهو فى البر ويجوز اجتماعهما اذا كان فى البحر ولم يغرق

(وقد تكون المنفصلات ذوات أجزاء كقولنا العدد إما زائد أو ناقص أو مساو)

قد علمت أن المنفصلة الحقيقية تتركب من قضيتين احداهما تناقض الأخرى أو تساوى نقيض الأخرى وأن مانعة الجمع تتركب من قضيتين احداهما أخص من نقيض الأخرى وأن مانعة الخلو تتركب من قضيتين احداهما أعم من نقيض الأخرى وينبغى أن تعلم الآن أن الانفصال الحقيقى كما يصح أن يتركب من طرفين أحدهما نقيض الآخر أو مساوى نقيضه يصح أن يتركب من جملة أطراف مجموعها يساوى الشىء ونقيضه، فقولك اما أن يكون الكلى ذاتيا وإما أن يكون غير ذاتى يعدل قولك اما أن يكون الكلى جنسا وإما أن يكون فصلا واما أن يكون نوعا واما أن يكون خاصة واما أن

يكون عرضاً عاماً ، لأن الانفصال فى القضية لم يقصد أن يكون بين جزئين منها فقط وانما أريد أن يكون بين جملة أجزائها وجملة أجزائها لا تجتمع فى الصدق ولا فى الكذب ، فهى اذن حقيقية مؤلفة من الشىء والمساوى لنقيضه ، وكقول المصنف العدد اما زائد أو ناقص أو مساو والمراد بالزيادة والنقصان والمساواة أن يكون ما اشتمل عليه العدد من الكسور التى هى النصف والثلث والربع والخمس والسدس والسبع والثمن والتسع والعشر مساوية له أو أقل منه أو أكثر ، فالأربعة عدد ناقص لأن له نصفاً وربعاً فقط وهى ثلاثة ، والستة عدد مساو لأن له نصفاً وثلثاً وسدساً وهى ستة ، والاثنا عشر عدد زائد لأن له نصفاً وثلثاً وربعاً وسدساً وهى خمسة عشر ، فالزيادة والنقصان والمساواة تعدل الشىء ونقيضه فاذا ألفت منها قضية واحدة كانت منفصلة حقيقية وكما يتركب الانفصال الحقيقى من أكثر من جزءين كذلك تتركب مانعة الجمع فقط ومانعة الخلو فقط من ثلاثة أجزاء فأكثر كما تقول فى مانعة الجمع اما أن يكون هذا الكلى جنسا واما أن يكون فصلا وإما أن يكون نوعاً فمجموع هذه الثلاثة لا يجتمع وقد يرتفع اذا كان خاصة أو عرضا عاما وكما تقول فى مانعة الخلو اما أن تكون من حملة كتاب الله تعالى وإما أن تكون من طلبة العلم الشريف واما أن لا تكون من طلبة الجامع الأزهر فهذه الثلاثة يجوز اجتماعها صدقاً اذا كان من طلبة مشيخة

الاسكندرية ومن حفاظ القرآن الكريم ولا يجوز اجتماعها كذبا فان ارتفاعها يستلزم أن يكون من طلبة الأزهر وليس من حملة كتاب الله ولا من طلبة العلم الشريف. وبالجملة فالمدار في المنفصلات على أن يكون بين مجموع القضايا التي تتألف منها المنفصلة تناف إما في الصدق فقط أو في الكذب فقط أو فيهما معاً، ولا عبرة بعدد القضايا التي تتألف منها هذه المنفصلات ، وانما اقتصروا على ذكر القضيتين لأن ذلك هو أقل ما يمكن أن تتألف منه قضية منفصلة . والله أعلم بالصواب .

(التناقض)

(هو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن تكون احداهما صادقة والأخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب ، زيد ليس بكاتب)

أنت تعلم بالبداهة أن الحكم الايجابي كقولك أنا كاتب يناقضه الحكم السلبي كقولك ما أنا بكاتب ولست كاتباً ولكن ليس كل اختلاف بالايجاب والسلب بين قضيتين يكون تناقضاً ، فان قولك زيد كاتب وبكر ليس بكاتب لا تناقض بينهما ، وقولك أنا جائع ، أنا لست متوضأ ، لا تناقض بينهما . وانما التناقض هو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب ، بحث يقتضي هذا الاختلاف أن تكون

احداهما صادقة والأخرى كاذبة ، وأن يكون هذا الاقتضاء راجعاً الى ذات الاختلاف بالايجاب والسلب لا الى شيء آخر . فقولك زيد انسان ، زيد ليس بانسان ، من قبيل التناقض لأن هاتين القضيتين قد اختلفتا بالايجاب والسلب اختلافاً يقتضي لذاته أن تكون احداهما صادقة والأخرى كاذبة ، بخلاف قولك زيد انسان زيد ليس بناطق ، فانهما وان اختلفتا بالايجاب والسلب اختلافا يقتضي أن تكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة ، الا أن هذا الاقتضاء ليس راجعاً الى ذات الاختلاف بل مرجعه شيء آخر ، وهو أن الناطق والانسان متساويان فيما يصدقان عليه من الأفراد . فايجاب أحدهما ايجاب للآخر وسلب أحدهما سلب للآخر ، فقولك زيد انسان يعدل قولك زيد ناطق ، وقولك ليس بناطق يعدل قولك ليس بانسان ، فمن هنا جاء التناقض بينهما لا من مجرد اختلاف القضيتين في الايجاب والسلب

(ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط نحو زيد كاتب زيد ليس بكاتب)

قد عرفت أن التناقض هو اختلاف قضيتين في الايجاب والسلب بحيث يقتضي هذا الاختلاف اقتضاء ذاتياً أن تكون احدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة ، ولا يتحقق التناقض المعرف بهذا التعريف

الا بعد اتفاق القضيتين فى الموضوع ، فلا تناقض بين زيد قائم وبكر ليس بقائم ، وفى المحمول فلا تناقض بين زيد كاتب وزيد ليس بنائم ، وفى الزمان فلا تناقض بين زيد نائم ليلا وزيد ليس بنائم نهاراً ، وفى المكان فلا تناقض بين زيد موجود فى المسجد وزيد ليس بموجود فى السوق ، وفى الاضافة فلا تناقض بين زيد أب لعمرو وزيد ليس بأب لبكر ، وفى القوة والفعل فلا تناقض بين الخمر فى الدّن مسكر بالقوة ، الخمر فى الدن ليس بمسكر بالفعل . وفى الجزء والكل فلا تناقض بين زيد قرأ بعض هذا الكتاب وزيد لم يقرأ كل هذا الكتاب . وفى الشرط فلا تناقض بين زيد يحل له دخول المسجد اذا كان طاهراً وزيد لا يحل له دخول المسجد اذا كان جنبا . فاذا اختلفت القضيتان فى واحد من هذه المذكورات لم يكن بينهما تناقض . وليس مرادهم أن الاختلاف فى غير هذه الاشياء عفو ، فانه لا تناقض بين قولك زيد يحسن التكلم باللغة العربية ، زيد لا يحسن التكلم باللغة الأجنبية ، ولا بين قولك عندى عشرون رطلا سمناً ، وليس عندى عشرون رطلا زيتاً . وهكذا ، بل انما ذكروا هذه الاشياء على سبيل التمثيل فقط ، والمقصود أن تتفق القضيتان ولا يوجد بينهما اختلاف فى شىء أصلا الا فى الايجاب والسلب دون غيرهما ماعدا الاختلاف فى الكلية والجزئية اللذين ذكرهما المصنف بقوله

(ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية، ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية ، فالمحصورتان لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب، والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب و بعض الانسان ليس بكاتب)

قدعرفت أن القضية ـ حملية كانت أو متصلة أو منفصلة ـ تنقسم الى موجبة وسالبة ، وكل واحدة منهما تنقسم الى شخصية وكلية وجزئية ومهملة ، أما الشخصية فالتناقض فيها يتحقق بين القضيتين اذا اختلفتا بالايجاب والسلب واتفقتا فيما عداه، فالموجبة الشخصية نقيضها السالبة الشخصية، وأما الكلية والجزئية فالتناقض فيهما لا يتحقق بين القضيتين على وجه الاطراد الا اذا اختلفتا في الايجاب والسلب وفي الكمية أيضاً واتفقتا فيما عداهما ، فالموجبة الكلية انما تناقضها السالبة الجزئية والسالبة الكلية انما تناقضها الموجبة الجزئية والسر في ذلك أن الحكم قد يكون ثابتاً لبعض الأفراد دون بعض فلوجئنا بموجبة كلية وأثبتنا فيها الحكم لكل الأفراد لكان كاذباً ولو جئنا مكانها بسالبة كلية وسلبنا الحكم فيها عن كل الأفراد لكان كاذباً أيضاً

كما لو قلنا كل ماء حلو فهذا الحكم كاذب لأن الحلاوة ثابتة لبعض الماء دون بعض، ولو جئنا مكانها بسالبة كلية وقلنا لاشيء من الماء بحلو لكان كاذباً أيضاً لان الحلاوة ثابتة لبعض الماء، فالكليتان كاذبتان في هذا المثال، ولكن لو جئنا في نقيض الموجبة الكلية بسالبة جزئية وقلنا بعض الماء ليس بحلو لكان صادقا ولو جئنا في نقيض السالبة الكلية بموجبة جزئية وقلنا بعض الماء حلو لكان صادقا، فنقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية، هذا هو السر في الكليتين، وأما السر في الجزئيتين فهو أن الحكم قد يكون ثابتاً لبعض الافراد دون بعض فيصدق الحكم على البعض ايجابا و يصدق سلبا معاً فتصدق الجزئيتان كما في المثال السابق وكما في قولك بعض الطلاب حنفي و بعض الطلاب ليس بحنفي فالجزئيتان صادقتان في هذا المثال، ولو جئنا في نقيض الموجبة الجزئية بسالبة كلية وقلنا لاشيء من الطلاب بحنفي لكانت كاذبة ولو جئنا في نقيض السالبة الجزئية بموجبة كلية وقلنا كل طالب حنفي لكانت كاذبة ، فالقضيتان المحصورتان أي المسوّرتان لا يتحقق التناقض بينهما مطرداً الا اذا اختلفتا في الكمية -أي الكلية والجزئية- مع اختلافهما في الايجاب والسلب واتفقتا فيما عدا ذلك : بقيت المهملة وحكمها حكم الجزئية لأنها في قوتها فان كانت موجبة كان نقيضها

السالبة الكلية وان كانت سالبة كان نقيضها الموجبة الكلية، وما قيل في الحمليات يقال مثله في الشرطيات فلا نطيل بذكره على أنه لا يناسب المبتدئين في هذا الفن، والله الهادي الى سبيل الرشاد

(العكس)

(هو أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الايجاب والسلب بحاله والتصديق بحاله)

العكس المعروف عند المناطقة بالعكس المستوى هو أن تجعل موضوع القضية محمولا لها وتجعل محمولها موضوعا فيها واذا كانت موجبة أبقيتها على الايجاب وان كانت سالبة أبقيتها على السلب، ولا يسمى هذا عكسا للقضية الا اذا كان واجب الصدق متى كان الاصل ـ وهو القضية المعكوسة ـ صادقا، مثلا بعض الحبر أسود فهذه القضية اذا أردنا عكسها يجب أن نجعل الاسود، موضوعا والحبر محمولا ونقول هكذا بعض الاسود حبر فاذا فرضنا الاصل صادقاً وجب أن يكون العكس كذلك لأن الاسود والحبر يصدقان على ذات واحدة فمتى صح أن نقول بعض الحبر أسود وجب أن يصح قولنا بعض الاسود حبر. وقد وقع في بعض نسخ المتن تحريف بزيادة كلمة والتكذيب هكذا مع بقاء الايجاب والسلب بحاله والتصديق والتكذيب بحاله وهو خطأ فان الاصل اذا كان

كاذبا لم يلزم أن يكون العكس كاذبا أيضاً فان العكس لازم للقضية ومتى صدق الملزوم صدق لازمه ولكن اذا كذب الملزوم وهو الأصل لم يلزم كذب اللازم وهو العكس كما اذا قلت كل حيوان انسان فهذا كاذب ولو عكسته فقلت بعض الانسان حيوان لم يكن كاذبا مثله فالتلازم بين الاصل والعكس انما هو فى الصدق فقط بمعنى أنه اذا صدق الاصل صدق عكسه أما اذا كذب الأصل فلا يلزم كذب عكسه

(والموجبة الكلية لا تنعكس كلية اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق بعض الحيوان انسان فانا نجد شيئاً موصوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض الحيوان انساناً ، والموجبة الجزئية أيضا تنعكس جزئية بهذه الحجة)

القضايا الحقيقة بالبحث عن عكوسها أربعة : الموجبة كلية وجزئية والسالبة كذلك والمهملة لكونها فى قوة الجزئية تسرى اليها أحكامها والشخصية قليلة الفائدة فى اكتساب المجهولات من المعلومات . أما الموجبة الكلية فلا تنعكس موجبة كلية لجواز أن يكون المحمول أعم من الموضوع فيصدق اثبات المحمول لكل أفراد الموضوع

ويكذب اثبات الموضوع لكل أفراد المحمول، كما اذا قلت كل انسان حيوان فهذا صادق لأن المحمول ثابت لكل أفراد الموضوع ولو عكسناه كلياً وقلنا كل حيوان انسان كان كاذباً لان الحيوان أعم من الانسان فاثبات الانسان لكل أفراده غير صحيح، وكما اذا قلت كل وضوء طهارة فهذا صادق، ولو عكسته كلياً فقلت كل طهارة وضوء كان كاذباً لان الطهارة أعم من الوضوء لشمولها التيمم، وانما تنعكس الموجبة الكلية موجبة جزئية لأن المحمول اذا ثبت لكل أفراد الموضوع فقد صدقا على شيء واحد فصح أن يثبت له كل منهما كما اذا قلت كل انسان حيوان فهاهنا قد أثبتنا الحيوان لكل أفراد الانسان فبعض أفراد الحيوان انسان فيصدق قولنا بعض الحيوان انسان البتة وهو المطلوب، وكما اذا قلت كل فاعل مرفوع فانه ينعكس الى قولنا بعض المرفوع فاعل لأنك قد أثبتّ المرفوع لشيء هو فاعل فبعض المرفوع فاعل وهو المطلوب، والموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية بهذه الحجة أيضا فانك اذا قلت بعض البيع فاسد فقد صدق البيع والفاسد على شيء واحد فيصدق قولك بعض الفاسد بيع وهو المطلوب

(والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية وذلك بيّن بنفسه

لانه اذا صدق لا شيء من الانسان بحجر صدق لا شيء من الحجر بانسان)

السالبة الكلية تنعكس كنفسها سالبة كلية ، فاذا صدق قولنا لا شيء من الانسان بحجر وجب أن يصدق قولنا لا شيء من الحجر بانسان اذلو لم يصدق هذا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان وهو موجبة جزئية تنعكس الى قولنا بعض الانسان حجر وهو نقيض الأصل الذي هو قولنا لا شيء من الانسان بحجر فلو لم تنعكس السالبة الكلية سالبة كلية لصدقت القضية ونقيضها وهو محال ، وكما اذا قلت لا شيء من الكلي بجزئي فانه ينعكس الى قولك لا شيء من الجزئي بكلي اذ لو لم يصدق هـذا العكس لصدق نقيضه وهو بعض الجزئي كلي وينعكس الى قولك بعض الكلي جزئي وهو نقيض الأصل الذي هو قولك لا شيء من الكلي بجزئي فيصدق الشيء ونقيضه وهو محال

(والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوماً فانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه)

السالبة الجزئية ليس لها عكس لازم فان موضوعها قد يكون أعم من المحمول فيصح سلب المحمول عنه سلباً جزئياً ولا يصح سلبه هو عن الموضوع كما اذا قلت بعض الحيوان ليس بانسان فالحيوان لكونه

أعم من الانسان صحّ سلب الانسان عنه سلباً جزئيا ولا يصح سلب الحيوان عن الانسان لا كليا ولا جزئيا ، فلا يقال بعض الانسان ليس بحيوان فتصدق السالبة الجزئية ولا يصدق عكسها لا كليا ولا جزئيا فلا تنعكس وهو المطلوب، والحاصل أن الموجبة ـ كلية كانت أو جزئية ـ تنعكس الى موجبة جزئية والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية والسالبة الجزئية لا عكس لها والله أعلم

فها أنت قد آن لك أن تعرف قوانين اكتساب التصديقات المجهولة من التصديقات المعلومة ، عرفت أنواع القضايا التي يكثر دورانها فى التخاطب العام ويغلب وقوعها فى الاستدلال وانها حمليات ومتصلات ومنفصلات موجبات وسوالب كليات وجزئيات . فاذا هممت بالاستدلال على مسئلة من المسائل فاجمع معلوماتك التي تناسب تلك المسئلة وانظر من أى نوع هى من أنواع القضايا التى عرفتها واجتهد ان تكون مقدماتك صادقة فى الواقع فاذا اطمأنت نفسك الى صدق هذه المعلومات فرتبها على الطريقة التى ستعرفها فى باب القياس ترشد الى الصواب والحق باذن الله. والله يتولى هدايتنا أجمعين

(القياس)

(هو قول ملفوظ أو معقول مؤلف من أقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر)

الطريق الذى يتوصل به الى اكتساب المجهولات التصديقية من المعلومات التصديقية هو المعروف باسم القياس وهو قول ملفوظ — ان أردت القياس الذى تتكلم به — أو هو قول معقول — ان أردت القياس ترتبه فى ذهنك قبل النطق به — مؤلف من أقوال ملفوظة فى القياس اللفظى ومعقولة فى القياس العقلى متى سلمت تلك الأقوال يلزم عنها لذاتها قول آخر ، كقولنا كل جنابة حدث وكل حدث لا يبيح الدخول فى الصلاة فهذا قول مؤلف من أقوال ويلزم عنها لذاتها قول آخر ، وهو قولنا كل جنابة لا تبيح الدخول فى الصلاة ، فلا تسمى القضية الواحدة قياساً ، وان استلزم صدقها صدق عكسها ، لأنها قول غير مؤلف من أقوال ولا يدخل فى القياس ، نحو قول الشاعر :

العبد يقرع بالعصا والحر تكفيه الملامة

لأنه وان تألف من أقوال الا أن هذه الأقوال لا يلزم عنها قول آخر . كما لا يدخل فيه الضروب العقيمة الآتى بيانها عند الكلام على الاشكال فانها وان تألفت على صورة القياس الا أنها لا يلزم عنها قول

آخر، نحو لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الحجر بحيوان. ولا يدخل فيه أيضاً نحو قولك : العشرة والعشرة مساوية للعشرين ، والعشرون مساوية لحاصل ضرب أربعة في خمسة؛ فهذا قول مؤلف من أقوال يلزم عنها قول آخر، وهو أن العشرة والعشرة مساوية لحاصل ضرب أربعة في خمسة ، إلا أن هذا القول الآخر لم يلزم عن المؤلف من أقوال لذاته ، وإنما لزم عنه بواسطة مقدمة أجنبية معلومة ، وهي أن مساوى المساوى لشيء مساو لذلك الشيء . ألا ترى أنك لو قلت الانسان مباين للفرس ، والفرس مباين للناطق ، لا يلزم عنه أن الانسان مباين للناطق لعدم صدق المقدمة الاجنبية . وهي قولنا مباين المباين لشيء مباين لذلك الشيء، وقد أشار المصنف بقوله «متى سلمت». الى أنه لا يشترط في القياس أن تكون مقدماته صادقة في الواقع ، وإنما المدار على أن تكون مسلمة عند المستدل بها ، فيدخل في التعريف القياس الكاذبُ المقدماتِ اذا كانت مسلمة عند المستدل بها ، كما اذا قلت كل انسان جماد وكل جماد ملتهب ، فهذه الأقوال المؤلفة كاذبة ولكن اذا سلمها المستدل بها يلزم عنها لذاتها قول آخر وهو كل انسان ملتهب. ولما كانت النتيجة المطلوبة مغايرة في الواقع لكل من المقدمتين أشار المصنف الى وجوب مغايرتها بقوله « قول آخر فانها » لو كانت احدى المقدمتين لكانت معلومة ومجهولة معا ولكان ذلك

من قبيل الاستدلال على الشيء بنفسه وهو مما لا يصدر عن العقلاء

(وهو إما اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث ، وإما استثنائي كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة)

القياس إما اقتراني وإما استثنائي ، فالاقتراني هو ما اقترن فيه موضوع المطلوب أو مقدمه بغير محموله أو تاليه، كقولك كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث، فهذا قياس اقتراني لأن موضوع المطلوب وهو الجسم قد اقترن في القياس بغير محموله وهو الحادث، وكقولك كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجوداً فالعالم مضيء ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء، وهذه النتيجة قد اقترن مقدمها بغير تاليها في القياس، أما القياس الاستثنائي فهو الذي قد فصل بين مقدمتيه بأداة الاستثناء كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود ينتج الشمس ليست بطالعة فهذا قياس استثنائي لأنه قد فصل بين مقدمتيه بأداة الاستثناء وهي لكن

(والمكرر بين مقدمتي القياس يسمى حداً أوسط ، وموضوع المطلوب يسمى حداً أصغر ، ومحموله يسمى حداً أكبر ، والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى صغرى ، والتي فيها الاكبر تسمى كبرى ، وهيئة التأليف تسمى شكلا)

القياس الاقتراني يتألف من قضيتين هما مقدمتا القياس ، كما تقول كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ، ولهذا القياس نتيجة هي المطلوب وهي قولنا كل انسان جسم ، فما تجده في مقدمتي القياس مكرراً وهو هنا الحيوان يسمى حداً أوسط لأنه في الغالب يكون أعم من موضوع المطلوب وأخص من محموله ولأنه هو الذي اتخذته وسطاً للتصديق بثبوت محمول المطلوب لموضوعه ، وموضوع المطلوب يسمى حداً أصغر لأنه في الغالب يكون أخص من محموله ومحمول المطلوب يسمى حداً أكبر لانه في الغالب يكون أعم من الموضوع ، والمقدمة التي فيها الاصغر وهي الاولى تسمى الصغرى والمقدمة التي فيها الاكبر وهي الثانية تسمى الكبرى وهيئة التأليف تسمى شكلا ، وهذه الهيئة هي الحالة الحاصلة من وضع الحد الاوسط بالنسبة للحدين الآخرين من كونه موضوعاً أو محمولا لهما على الوجه الذي بينه المصنف بقوله

(والأشكال أربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في

الصغرى موضوعاً فى الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان موضوعاً فيهما فهو الثالث وان كان محمولا فيهما فهو الثانى)

الأشكال الحاصلة من وضع الحد الاوسط الذى يتكرر ذكره فى المقدمتين أربعة ، لأنه إن كان محمولا فى الصغرى موضوعاً فى الكبرى فهو الشكل الاول، كما تقول كل مسجد وقف وكل وقف يحرم بيعه فكل مسجد يحرم بيعه ، فالحد الاوسط وهو وقف قد وقع محمولا فى الصغرى موضوعاً فى الكبرى . وان كان محمولا فى الصغرى وفى الكبرى معاً فهو الشكل الثانى ، كما تقول كل ما بين السرة والركبة عورة ولا شىء مما يحل النظر اليه بعورة فلا شىء مما بين السرة والركبة يحل النظر اليه فالحد الأوسط وهو عورة قد وقع محمولا فى الصغرى وفى الكبرى معاً . وان كان موضوعاً فيهما معاً فهو الشكل الثالث، كما تقول كل سارق خائن وكل سارق تقطع يده فبعض الخائن تقطع يده فالحد الاوسط وهو سارق قد وقع موضوعاً فى الصغرى والكبرى معاً . وان كان موضوعاً فى الصغرى محمولا فى الكبرى فهو الشكل الرابع كما تقول كل أ كل عمد يفسد الصوم ولا شىء من التنفس بأكل عمد فبعض ما يفسد الصوم ليس بتنفس فالحد الاوسط وهو الأكل العمد قد وقع موضوعاً فى الصغرى محمولا فى الكبرى

(والشكل الثانى منها يرتدّ الى الاول بعكس الكبرى والثالث يرتدّ اليه بعكس الصغرى والرابع يرتدّ اليه بعكس الترتيب أو بعكس المقدمتين جميعاً)

قد عرفت أن الحد الاوسط فى الشكل الاول يكون محمولا فى الصغرى موضوعاً فى الكبرى وفى الشكل الثانى محمولا فى الصغرى وفى الكبرى معاً ، فاذا أردت رد الشكل الثانى الى الاول عكست الكبرى فصيرت محمولها وهو الحد الاوسط موضوعاً وصيرت موضوعها محمولا فيعود الاوسط محمولا فى الصغرى موضوعاً فى الكبرى ، فقولنا كل ما بين السرة والركبة عورة ولا شىء مما يحل النظر اليه بعورة يرجع الى الاول بعكس الكبرى فنقول ولا شىء من العورة يحل النظر اليه . وعرفت أن الحد الاوسط فى الشكل الثالث يكون موضوعاً فى الصغرى وفى الكبرى معاً فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست الصغرى ليكون محمولا فيها موضوعاً فى الكبرى فقولنا كل سارق خائن وكل سارق تقطع يده يرجع الى الشكل الاول بعكس الصغرى فنقول بعض الخائن سارق . وعرفت أن الحد الاوسط فى الشكل الرابع يكون موضوعاً فى الصغرى محمولا فى الكبرى فاذا أردت رده الى الشكل الاول فاما أن تعكس الترتيب

وتجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى ، كما تقول : كل وقف لايجوز بيعه وكل مسجد وقف ينتج بعض ما لايجوز بيعه مسجد فاذا عكست الترتيب قلت كل مسجد وقف وكل وقف لايجوز بيعه فينتج كل مسجد لا يجوز بيعه ثم تعكس النتيجة الى قولك بعض ما لايجوز بيعه مسجد وإما أن تعكس المقدمتين كما تقول فى المثال الاول بعض ما يفسد الصوم أكل عمد ولا شىء من الأكل العمد بتنفس فبعض مايفسد الصوم ليس بتنفس

(والكامل البين الانتاج هو الاول والشكل الرابع بعيد عن الطبع جداً والذى له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الى رد الثانى الى الاول)

الطريق المألوف طبعاً لاكتساب المجهولات هى أن تضع الحد الاصغر وهو موضوع المطلوب وتثبت له الحد الاوسط ثم تثبت للاوسط الحد الاكبر وهو محمول المطلوب أو تسلبه عنه لينتج اثبات الحد الاكبر للاصغر أو سلبه عنه ، وهذا هو الحال فى الشكل الاول، فلذلك كان بيّن الانتاج ، أما الشكل الثانى فيوافق الشكل الاول فى الصغرى ويخالفه فى الكبرى فهو قريب من الاول كأنه يبتدىء السير معه الى نصف الطريق فيكون له

اقترب من المطلوب ولذلك لايحتاج الى رده للاول من كان مستقيم الطبع والفطرة سليم العقل والفكرة . أما الشكل الثالث فبعده عن الاول أكثر من بعد الثانى لأنه يخالفه فى الصغرى فكأنما قد افترقا من بداية سيرهما. والشكل الرابع بعيد عن الطبع جداً لانه لايتفق مع الشكل الاول فى مقدمة من مقدماته

(وانما ينتج الثانى عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب)

قد علمت أن القياس يتألف من مقدمتين : صغرى و كبرى، فالصغرى إما موجبة كلية أو موجبه جزئية أو سالبة كلية أو سالبة جزئية ، والكبرى كذلك فهذه ستة عشر ضرباً لكل شكل من الاشكال الاربعة . أما الشكل الاول فسيأتى الكلام على ضروبه وأما الشكل الثانى فانما ينتج نتيجة مطردة بشرطين: الاول اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب. الثانى أن تكون كبراه كلية .أما اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب فيسقط به ثمانية ضروب الموجبة الكلية الصغرى مع الموجبتين والموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبتين والسالبة الكلية الصغرى مع السالبتين والسالبة الجزئية الصغرى مع السالبتين ، وأما كلية الكبرى فيسقط به أربعة السالبة الجزئية الكبرى مع الموجبتين ، والموجبة الجزئية الكبرى مع السالبتين،فالضروب المنتجة من هذا الشكل أربعة فقط (الضرب

الاول) الموجبة الكلية الصغرى مع السالبة الكلية الكبرى ونتيجته سالبة كلية ، كقولنا كل صلاة رباعية تقصر في السفر ولا شيء من الوتر يقصر في السفر فلا شيء من الصلاة الرباعية بوتر (الضرب الثاني) السالبة الكلية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى ونتيجته سالبة كلية كقولنا لا شيء من المفاعيل بمرفوع وكل مبتدأ مرفوع فلا شيء من المفاعيل بمبتدأ (الضرب الثالث) الموجبة الجزئية الصغرى مع السالبة الكلية الكبرى ونتيجته سالبة جزئية كقولنا بعض الدم تباح معه الصلاة ولا شيء من الحيض تباح معه الصلاة فبعض الدم ليس بحيض (الضرب الرابع) السالبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى ، كقولنا : بعض مايخرج من السبيلين يفسد الصوم ولا شيء من البول يفسد للصوم فبعض مايخرج من السبيلين ليس ببول

(والشكل الاول هو الذى جعل معيار العلوم فنورده ههنا ليجعل دستورا يستنتج منه المطالب كلها وشرط إنتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وضروبه المنتجة أربعة : الضرب الاول كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث ، الثاني كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف

بقديم فلا شيء من الجسم بقديم. الثالث بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث. الرابع بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم)

الشكل الاول لكونه بين الانتاج جعل ميزاناً للعلوم فهو الحقيق بالبيان فى هذا المختصر ليكون دستوراً ومرجعاً ويمكن الانتفاع به فى كل المطالب العلمية ، وشرط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى ، أما ايجاب الصغرى فيسقط به ثمانية أضرب : السالبة الكليه الصغرى مع الكبريات الاربع والسالبة الجزئية الصغرى مع الكبريات الاربع ، وأما كلية الكبرى فيسقط به أربعة: الموجبة الجزئية الكبرى مع الموجبتين الصغريين، والسالبة الجزئية الكبرى معها أيضاً فالمنتج من ضروبه أربعة فقط

(الضرب الاول) الموجبة الكلية مع مثلها ونتيجته موجبة كلية ، كقولنا : كل متمسك بدينه محب لوطنه وكل محب لوطنه يحافظ على استقلاله ، فكل متمسك بدينه يحافظ على استقلال وطنه .

(الضرب الثانى) الموجبة الكلية الصغرى مع السالبة

الـكلية الكبرى ونتيجته سالبة كلية ، كقولنا : كل قصب السكر يحتاج في استكمال نموه الى تسعة أشهر ، ولا شيء مما يحتاج استكمال نموه الى تسعة أشهر يمكن أن يزرع في العام الواحـد مرتين ، فلا شيء من قصب السكر يمكن أن يزرع في العام الواحد مرتين .

(الضرب الثالث) الموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الـكبرى ونتيجته موجبة جزئية ، كقولنا : بعض القابضين على المصالح العامة يهمل في القيام بما عهد اليـه من الشؤون العمومية ، وكل من أهمـل القيام بما عهد اليه من الشؤون العمومية جدير بأن يسمى خائناً ، فبعض القابضين على المصالح العامة جدير بأن يسمى خائناً .

(الضرب الرابع) الموجبة الجزئية الصغرى مع السالبة الـكلية الكبرى ونتيجته سالبة جزئية ، كقولنا : بعض المسلمين تارك للصلاة عمداً ، ولا شيء من تارك الصلاة عمداً يؤد لحقوق خالقه ، فبعض المسلمين ليس بمؤد لحقوق خالقه .

(تكميل) قد عرفت أن الحد الأوسط في الشكل الثالث يكون موضوعاً في الصغرى وفي الـكبرى معاً فضروبه ستة عشر أيضاً ، وشرط انتاجه إيجاب الصغرى وكلية احدى مقدمتيه ، فسقط بالشرط الأول ثمانية ضروب : السالبة الـكلية الصغرى مع الـكبريات الاربع والسالبة الجزئية الصغرى مع الـكبريات الأربع ، وسقط بالشرط

الثانى الموجبة الجزئية الصغرى مع الجزئية الكبرى موجبة وسالبة، فضروبه المنتجة ستة : الموجبة الكلية الصغرى مع الكبريات الأربع، والموجبة الجزئية الصغرى مع الكلية الكبرى موجبة وسالبة.

وعرفت أن الحد الأوسط فى الشكل الرابع يكون موضوعاً فى الصغرى محمولا فى الكبرى ، فضروبه ستة عشر أيضاً ، وشرط انتاجه إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالايجاب والسلب مع كلية احداهما ، فضروبه المنتجة ثمانية : الموجبة الكلية الصغرى مع الموجبة الكبرى كلية أو جزئية بالشرط الأول ، والموجبة الكلية الصغرى مع السالبتين ، والموجبة الجزئية الصغرى مع السالبة الكلية ، والسالبة الكلية الصغرى مع الموجبتين ، والسالبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى بالشرط الثانى . وحسب المبتدىء فى هذا الفن أن يكتفى بهذا القدر من التفصيل الآن والله هو الفتاح العليم .

(والقياس الاقترانى إما أن يتركب من حمليتين كما مر وإما من متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجوداً فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ، وإما مركب من

منفصلتين كقولنا كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج فهو إما زوج الزوج أو زوج الفرد ينتج كل عدد إما فرد أو زوج الزوج أو زوج الفرد ، وإما من حملية ومتصلة كقولنا : كلما كان هذا انساناً فهوحيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انساناً فهو جسم ، وإما من حملية ومنفصلة كقولنا : كل عدد إما زوج أو فرد وكل زوج فهو منقسم الى متساويين ينتج كل عدد إما فرد و إمامنقسم الى متساويين ، وإما من متصلة ومنفصلة كقولنا : كلما كان هذا انساناً فهو حيوان وكل حيوان فهو إما أبيض أو أسود ينتج كلما كان هذا انساناً فهو إما أبيض أو أسود)

قد علمت أن المقدمات التى تتألف منها الاقيسة هى الحمليات والمتصلات والمنفصلات ، وأن القياس الاقترانى هو ما اقترن فيه موضوع المطلوب أو مقدمه بسوى محموله أو تاليه ، فأقسام تأليفه من المقدمات المذكورة ستة: القسم الأول ماتركب من مقدمتين حمليتين وقدمرت أمثلة هذا القسم .القسم الثانى ماتركب من متصلتين كقولنا ان أعرض المسلمون عن التمسك بالدين غضب الله عليهم وكلما غضب الله على قوم ألبسهم ثوب الذل والهوان ينتج إن أعرض المسلمون عن التمسك

بالدين ألبسهم الله ثوب الذل والهوان . القسم الثالث ماتركب من منفصلتين، كقولنا : دائما إما أن يكون من تجاوز الميقات الى البلد الحرام محرما بالعمرة واما أن يكون محرماً بالحج، ودائما إما أن يكون المحرم بالحج مفرداً أو قارناً فدائماً إما أن يكون من تجاوز الميقات الى البلد الحرام محرماً بالعمرة أو مفرداً أو قارناً . القسم الرابع ما تركب من متصلة وحملية كقولنا كلما كان الأمير محافظاً على حقوق رعيته فهو مطاع فى قومه وكل مطاع فى قومه شديد البأس على أعدائه فكلما كان الأمير محافظاً على حقوق رعيته فهو شديد البأس على أعدائه .

القسم الخامس ماركب من منفصلة وحملية كقولنا : إما أن تعتصم بحبل الدين الحنيف وإما أن تتبع هواك وكل من اتبع هواه فهو فى ضلال مبين ينتج إما أن تعتصم بحبل الدين الحنيف وإما أن تكون فى ضلال مبين. القسم السادس ماتركب من متصلة ومنفصلة كقولنا: كلما كان نزول الدم مانعاً من الصوم فهو من الرحم وكل ما نزل من الرحم فهو إما حيض وإما نفاس فكلما كان نزول الدم مانعاً من الصوم فهو اما حيض واما نفاس

(وأما القياس الاستثنائى فالشرطية الموضوعة فيه إن كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالى كقولنا

ان كان هذا إنساناً فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان
واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم كقولنا ان كان
هذا انساناً فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انساناً)

القياس الاستثنائى كما عرفت هو ماتألف من مقدمتين تفصل
بينهما أداة الاستثناء واحدى مقدمتيه شرطية متصلة أو شرطية
منفصلة ، فان كانت شرطية متصلة فالمقدمة الأخرى إما أن يكون
الحكم فيها وضع المقدم أو رفعه أو وضع التالى أو رفعه كقولنا كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فما بعد أداة
الاستثناء وهى لكن وضع للمقدم أى أن المقدم وهو اثبات الطلوع
للشمس متحقق ولو قلنا لكن النهار ليس بموجود فما بعد أداة الاستثناء
رفع للتالى أى ان نسبة الوجود للنهار منفية فاستثناء عين المقدم ينتج
عين التالى لأن المقدم ملزوم والتالى لازم فاذا تحقق الملزوم تحقق
اللازم ضرورة التلازم بينهما واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم
لأنه عند ارتفاع اللازم يرتفع الملزوم وإلا لوجد الملزوم بدون لازمه
كقولنا كلما استمرأ الولاة مرتع الظلم تولدت فى الرعية روح التمرد
لكن الولاة قد استمرأوا مرتع الظلم ينتج أن روح التمرد تولدت فى
الرعية أو تقول لكن روح التمرد لم تتولد فى الرعية ينتج أن الولاة لم

يستمر ئوا مرتع الظلم. أما استثناء نقيض المقدم فلا ينتج نقيض التالى واستثناء عين التالى لا ينتج عين المقدم لجواز أن يكون التالى من اللوازم العامة، فلو قلنا فى المثال السابق لكن الولاة لم يستمرئوا مرتع الظلم لم ينتج أن روح التمرد لم تتولد فى الرعية لان تولد روح التمرد كما هو من لوازم ظلم الراعى كذلك هو من لوازم سوء الادارة ولو قلنا فى المثال السابق لكن روح التمرد قد تتولد فى الرعية لم ينتج أيضا أن الولاة قد استمرأوا مرتع الظلم للعلة السابقة

(وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين أحد الجزأين ينتج نقيض الآخر واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الآخر وان كانت مانعة الجمع فاستثناء عين أحد الجزأين ينتج نقيض الآخر واستثناء نقيض أحدهما لا ينتج وان كانت مانعة الخلو فالامر بالعكس)

المنفصلة الحقيقية هى كما علمت تتركب من الشىء ونقيضه أو المساوى لنقيضه فاذا وقعت مقدمة فى القياس الاستثنائى كان استثناء عين أحد طرفيها منتجاً لنقيض الآخر وإلا لزم اجتماع النقيضين واستثناء نقيض أحد طرفيها منتجاً لعين الآخر وإلا لزم رفع النقيضين كقولنا اما أن يكون هذا المكلف مؤمناً واما أن يكون كافراً لكنه

مؤمن فليس بكافر أو لكنه ليس بمؤمن فهو كافر أو لكنه كافر فهو ليس بمؤمن أو لكنه ليس بكافر فهو مؤمن، واذا وقعت مانعة الجمع مقدمة فى القياس الاستثنائى وهى كما علمت تتركب من الشيء والأخص من نقيضه كان استثناء عين أحد الجزأين منتجاً لنقيض الآخر والا لزم اجتماع الضدين، أما استثناء نقيض أحدهما فلا ينتج عين الآخر لجواز ارتفاعهما معاً ، كقولنا: إما أن يكون الحائز لشهادة العالمية عضواً فى المحكمة العليا وإما أن يكون قاضياً فى إحدى مديريات القطر المصرى لكنه عضو فى المحكمة العليا فهو ليس بقاض فى إحدى المديريات أو لكنه قاض فى إحدى المديريات فهو ليس بعضو فى المحكمة العليا، ولو استثنينا نقيض أحدهما وقلنا لكنه ليس بعضو فى المحكمة العليا لم ينتج أنه قاض فى إحدى المديريات أو قلنا لكنه ليس بقاض فى إحدى المديريات لم ينتج أنه عضو فى المحكمة العليا لجواز ارتفاعهما بأن يكون مدرساً أو تاجراً أو نحو ذلك. واذا وقعت مانعة الخلو مقدمة فى القياس الاستثنائى وهى كما علمت تتركب من الشيء والأعم من نقيضه كان استثناء نقيض أحد الجزأين منتجاً لعين الآخر والا ارتفع النقيضان معاً ، أما استثناء عين أحدهما فلا ينتج نقيض الآخر لجواز اجتماعهما فى الوجود كقولنا: إما أن يكون هذا المكلف مؤمناً وإما أن يكون عاصياً لمولاه لكنه ليس بمؤمن

فهو عاص لمولاه أو لكنه ليس بعاص لمولاه فهو مؤمن لان نقيض الايمان وهو الكفر أخص من المعصية ولو استثنينا عين أحدهما وقلنا لكنه مؤمن لم ينتج أنه غير عاص أو قلنا لكنه عاص لم ينتج أنه غير مؤمن لان الايمان والعصيان بمعنى اقتراف الذنوب يجتمعان في مؤمن اقترف ذنبا ولا يرتفعان والا لكان كافراً وغير مذنب والكفر أكبر الذنوب والمعاصي التي يقترفها الانسان . ثبتنا الله واياكم بالقول الثابت في الحياة وفي الآخرة فانا قد رضينا بالله ربا وبالاسلام دينا وبسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم نبيا ورسولا

الصناعات الخمس

(البرهان هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقينيات)

قد عرفت كيفية تركيب الاقيسة الاقترانية والاستثنائية وعلمت المنتج منها وغير المنتج فاعلم الآن أن كل قياس تؤلفه على احدى الكيفيات السابقة فهو اما برهان أو جدل أو خطابة أو شعر أو مغالطة وهي التي يسميها المناطقة بالصناعات الخمس، والفرق بين هذه الخمسة يرجع الى نفس المقدمات التي يتألف منها القياس لا الى كيفية تأليفها . فأولها وأشرفها البرهان وهو القياس المؤلف من مقدمات يقينية، وانما تكون المقدمة يقينية اذا اعتقدت الحكم الذي تشتمل عليه اعتقاداً

جازماً مطابقاً للواقع ثابتاً لا يزول ولا يتغير كقولك : السماء فوقنا فهذه المقدمة يقينية لانك تعتقد ذلك اعتقاداً جازماً وهو اعتقاد مطابق للواقع لا يزول ولا يتغير، وبالضرورة المقدمات اليقينية اذا ألفت تأليفاً صحيحاً تنتج نتيجة يقينية

(واليقينيات ستة أوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء ومشاهدات كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة ومجربات كقولنا السقمونيا مسهلة للصفراء وحدسيات كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس ومتواترات كقولنا : محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يده وقضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر فى الذهن وهو الانقسام بمتساويين)

اليقينيات ستة أقسام أوليات وهى القضايا التى يصدق بها العقل بفطرته وغريزته فلا يتوقف التصديق بها الا على تصور أطرافها كقولنا: الكل أعظم من الجزء والوالد أكبر سناً من ولده والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، ومشاهدات وهى التى يصدق العقل بها بواسطة الحس كقولنا الشمس مشرقة وهذا الثوب أبيض اللون والسكر

حلو الطعم ، ومنه ما يدرك بالحواس الباطنة كاعتقادنا بأن لنا قدرة على العمل وخوفا ورجاء . ومجربات وهى القضايا التى يصدق العقل بها بواسطة تكرر الاحساس بها كخواص النباتات والمعادن كقولنا الزرنيخ يقتل آكله والخمر يسكر شاربه ، وحدسيات وهى القضايا التى يصدق العقل بها لاستنادها وترتبها على محسوسات أخرى لا يحتاج العقل الى نظر وتدبر فى العلم بترتبها عليها كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس فانا نشاهد الشمس طالعة وغاربة ونشاهد القمر كذلك يضعف نوره اذا اقترب من الشمس ويزيد اذا ابتعد عنها فيسرع العقل الى الجزم بان نور القمر مستفاد منها وكقولنا ارتفاع الماء فى الآبار من ارتفاع الماء فى الانهار فانا نشاهد الآبار يرتفع ماؤها عند ما يزيد النيل وينقص عند نقصانه فيسرع العقل الى الجزم بان ارتفاع الآبار منشؤه ارتفاع مياه النيل . ومتواترات وهى القضايا التى يجزم العقل بها لاستناد الحكم فيها الى إخبار جماعة يؤمن تواطؤهم على الكذب كاعتقادنا بوجود مكة المكرمة والمدينة المنورة وكاعتقادنا بأن مولانا السلطان عبد الحميد الثانى بويع بالخلافة فى سنة ١٢٩٣ هجرية وأن حرباً قامت بين الدولة العلية واليونان فى سنة ١٣١٤ هجرية انتصرت فيها الدولة العلية انتصاراً باهراً . وقضايا قياساتها معها وهى القضايا التى يكون الحكم فيها

مستنداً الى دليل لا يكاد يغيب عن الذهن كقولنا الاربعة زوج فان هذا الحكم يستند الى انقسام الاربعة الى قسمين متساويين وهذا الوسط لا يكاد يغيب عن الذهن

(والجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة أو مسلمة عند الخصمين كقولنا العدل حسن والظلم قبيح)

الثانى من الصناعات الخمس الجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة بين الناس يعترفون بها ولا يختلفون فيها كقولنا العدل حسن والظلم قبيح وكشف العورة مذموم ومراعاة الضعفاء محمودة وتختلف المشهورات باختلاف الامم فى عاداتها وأخلاقها وأديانها فاختلاط الرجال بالنساء قبيح عند الامم الاسلامية حسن عند الامم الغربية، الى كثير من العادات المحمودة عندهم الممقوتة عندنا، ويتألف الجدل أيضاً من المقدمات المسلمات وهى القضايا التى يسلمها الخصمان كمسائل أصول الفقه التى يأخذها الفقيه مسلمة عند الاستدلال على حكم فقهى وكقواعد الحساب والهندسة اذا احتاج اليها الفقيه أو المنطق فى الاستدلال

(والخطابة وهى قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه أو مظنونة)

الثالث من الصناعات الخمس الخطابة وهى قياس مؤلف من مقدمات تؤخذ على وجه القبول لصدورها من شخص معتقد فيه كالجمل التى تصدر من الأولياء ومن كبار العلماء وأهل الزهد والتقوى وتتألف الخطابة أيضاً من المظنونات وهى ما تتضمن ترغيباً أو ترهيباً كالجمل المؤثرة التى يأتى بها الوعاظ والخطباء فى خطبهم ومواعظهم

(والشعر وهو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة متخيلة تنبسط منها النفس أو تنقبض)

الرابع من الصناعات الخمس الشعر وهو قياس مؤلف من مقدمات خيالية تنبسط منها النفس أو تنقبض كما يفعله كثير من الشعراء فى المدائح والمراثى والحماسيات ونحوها وكالكلمات التى تشجع بها المريض على تناول الادوية واحتمال آلام المرض ونحو ذلك

(والمغالطة وهى قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق أو بالمشهور أو من مقدمات وهمية كاذبة)

الخامس من الصناعات الخمس المغالطة وهى قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق، كما تقول عن الصورة المنقوشة على الجدار مثلا هذا فرس وكل فرس صاهل، أو من مقدمات وهمية كاذبة كما يحكم الوهم بالخوف من الميت والخوف من الانفراد ليلا فى مكان

مظالم وكما تجد كثيراً من الناس يحجمون عن المطالبة بحقوقهم من ذى سلطان لاعتقادهم ان ذلك يعود بالمضرة عليهم وانما هو من الأوهام الباطلة

(والعمدة هو البرهان لاغير)

العمدة فى اكتساب المجهولات التصديقية من بين الصناعات الخمس هو البرهان دون غيره لان مقدمات البرهان يقينية فنتائجها يقينية أيضاً ومقدمات ماعداه ظنية ولا ينتج الظنى الا ظنياً مثله

واعلم أن الجدل والخطابة والشعر من المطالب العالية التى ينتفع بها كثيراً فى المحاورات العامة ويكثر دورانها على ألسنة الخطباء والوعاظ والمرشدين فى كل أمة وفى كل ملة وهى التى عليها مدار الترغيب والترهيب والحث على التمسك باقامة الشعائر الدينية وعلى التخلق بالأخلاق المرضية كالصدق والأمانة ومراعاة الضعفاء والرفق باليتامى والمساكين، والمقدمات الاقناعية والخيالية شعراً كانت أو نثراً فضل كبير فى تربية الأمم وتقويم اعوجاجها والمحافظة على كيانها القومى وشعارها الدينى . فقد أنبأنا التاريخ أن أحد كبار العلماء شد الركاب الى مكة المكرمة لاداء فريضة الحج وكان طريقه اليها مدينة الاسكندرية فلما حل بها ورأى همم القوم منصرفة الى مجامع اللهو واللعب اختار أن يقدم ارشاد اخوانه المسلمين على أداء فريضته

فاخترع لهم أناشيد على نحو ما اعتادوا أن يلهوا به وجعل يعلمهم فى طى تلك الأغانى فرائض الاسلام وواجباته وسننه ومندوباته ومايأمر به من الأخلاق الكريمة والشيم الفاضلة فالتفوا حوله زمراً وأفواجاً لاحباً فى العلوم الدينية بل تلذذاً بتلك الأناشيد الجميلة ولكن لم يمض على هذا العمل زمن طويل حتى اهتدوا بهديه وأقلعوا عن الرذائل التي قادهم اليها الجهل بأوامر الدين الحنيف . فهذه سيرة اسلافنا الصالحين فى ارشاد الأمم الى خيرى الدنيا والآخرة أحسن الله جزاءهم وشكر لهم ما احتملوا من المصاعب فى ارشاد اخوانهم المؤمنين فاعتبروا ياأولى الأبصار ولمثل هذا فليعمل العاملون . نسأل الله جلت قدرته أن يسلك بالعاملين فى جميع الاقطار الاسلامية مسلك الاعتدال ومنهج الكمال .

وليكن هذا آخر ما خطه قلم العبد الضعيف المعترف بالعجز والتقصير محمد شاكر الجرجاوى بلداً الحسينى نسباً الحنفى مذهباً الخلوتى طريقة وكان جمع هذه التعليقات بمدينة الاسكندرية فى ذى الحجة الحرام سنة ١٣٢٥ هجرية والحمد لله أولا وآخراً والصلاة والسلام على سيد الخلق فى البداية والنهاية م

يطلب من

مكتبة الخانجى بشارع عبد العزيز

المكتبة السلفية بشارع الاستئناف

مكتبة التهذيب لصاحبها احمد افندى محجوب بجوار الازهر

بمصر

ثمن النسخة ٤ قروش صاغ